الاقتباس في البحث العلميّ
وأخطاء المقتبسين
(نماذج من كتابات بعض المتأخّرين
والمعاصرين في الحديث وعلومه)

أ. د. حميد قوفي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – الجزائر

ملخص البحث

«الاقتباس» في البحث العلمي يحقّق التفاعل بين مختلف الأفكار لتوليد أفكار جديدة، ويعبّر عن التواصل العلميّ والمعرفيّ بين الأجيال، وهو يساهم في امتداد الإنجازات المعرفيّة عبر الأجيال واستمرارها وتطوّرها، وبفضله تخلّد المعارف المختلفة في مسيرة الإنسانيّة، وكأنّ الأجيال الغابرة من المفكّرين والعلماء شاهدون في كلّ قرْن، ويأتي هذا البحثُ لمناقشة قضايا مختلفة في هذا الموضوع بدءً من المفاهيم الأساسية له، ثم ما يجب أن يكون عليه المقتبِس من الصفات والشروط، ثم بيان الأخطاء المنهجيّة الواقعة في البحث، وأخصّ بذلك الدراسات الحديثةَ من خلال نماذج من كتابات بعض المتأخّرين والمعاصرين، وهذا غرض البحث في الأصل.

الكلمات المفتاحية: الاقتباس - البحث العلمي - أخطاء المقتبس - المتأخّرون والمعاصرون - الحديث وعلومه.

Abstract

Quotation Errors in Scientific Research (Samples of Some Contemporary Writers in the Hadith Sciences)

Prof. Hamid Goufi

Quotation in scientific research creates interaction between different ideas to generate new ideas, and expresses scientific communication and knowledge transmission through generations. It also contributes in the maintaining, continuation and development of scientific achievements. This contributes and enables the perpetuation of various knowledge throughout humanity. This research tackles various issues of the subject starting from the basic concepts, and then discusses the qualities and conditions that must be respected when quoting. Then stating the errors in research methodology, particularly within the recent studies using illustrations from the writings of later and contemporary scholars.

Keywords: Quotation- scientific research- quotation errors- Hadith Sciences -later and contemporary scholars.

المقدمة

الإنسان - بطبيعة خلقته - لا يستقل بنفسه وفكره؛ فهو يعطي ويأخذ، ويستفيد ويفيد، وإنّ الباحث - أيّ باحث - إنما يبني إنجازه الفكريّ والمعرفيّ على بعض جهد غيره، كما أنّ الآخر يبني إنجازه الفكري والمعرفي على بعض جهده وهكذا.

إنّ استفادة الإنسان من أخيه الإنسان عبر الأجيال لا تنقطع، فمهما علِم، فإنّه محتاج إلى غيره. وإنّ الاستعانة بجهود من سبق ضرورة ملحّة لا يُستغنى عنها، والباحث مهما أوتي من أدوات العلم والثقافة والمعرفة فإنّه يحتاج - كما قلت - أن يأخذ عن غيره ما ليس عنده، أو ما يؤازره ويقوّي كيانه الفكريّ والمعرفيّ. ولا يحسب من يستغني عن النقل عن غيره أنّ ذلك فخر له، بل هو نقص في حقيقة الأمر، إذ كيف له أن يميّز قيمة بحثه لموضوع ما، بما سُبق إليه، أم كيف يدرك قيمة ما زاده على غيره إذا لم يهتم بما كُتب في موضوعه؟ ولقد أظرف القول في هذا السياق الإمام الزركشي في قوله: (اعلم أنّ بعض الناس يفتخر ويقول: كتبتُ هذا وما طالعتُ شيئا من الكتب، ويظنّ أنّه فخر، ولا يعلم أنّ ذلك غاية النقص؛ فإنّه لا يعلم مزيّة ما قاله على ما قيل، ولا مزية ما قيل على ما قاله، فبماذا يفتخر)[1]. إنّ نقل الباحث لأفكار غيره إلى بحثه أو ما يسمى بـ «الاقتباس» يمثّل في الحقيقة التواصل العلميّ والمعرفيّ بين الأجيال، وإنّ الاقتباس في كتابات الباحثين يعبّر عن امتداد الإنجازات المعرفيّة عبر التاريخ، وبفضله تخلد المعارف المختلفة في مسيرة الإنسانيّة، وكأنّ الأجيال الغابرة من المفكّرين والعلماء شاهدون في كلّ قرْن، فهو حلقة التواصل لاستمرار المعرفة وتطوّرها، وهو يعبّر بذلك عن التفاعل بين مختلف الأفكار لتوليد أفكار جديدة، وهكذا تستمرّ الحياة الفكريّة.

١- الزركشي. بدر الدين، محمد بن عبد الله. البرهان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مكتبة دار التراث. القاهرة. ط: ٣. ١٤٠٤ه / ١٩٨٤م. ١ / ١٦.

مشكلة البحث: إذا كان البحثُ العلميُّ يعبّر عن الكيانِ الفكريّ والمعرفيّ للإنسان، وربما يعبّر عن هويته، كان لزاما التعبيرُ عن ذلك بصدقٍ وأمانة، هذا الأصلُ، لكن هل التُزم هذا الأصل؟ وإذا كان الاقتباس آليةً للتواصل المعرفيّ بين الأجيال، ووسيلة لتوالد المعرفة، باستثمار المنجزات السابقة هل التزمت فيه الحقوق وردّت إلى أصحابها؟ وإذا كان من شروط البحث العلميّ الموضوعيّة والدقّة والتحرّيّ فهل التزم ذلك عند الاقتباس؟ هذا ما نحاول الكشف عنه في هذه الورقات.

أهمية البحث: تتلخص أهمية هذا البحث فيما ترمي إليه من أهداف، أُجملها في ناحيتين: الأولى: نظريّة. والثانية: تطبيقيّة. فجاء البحث لبيان المنهجيّة الصحيحة لعمليّة الاقتباس مع التحذير من الأخطاء في ذلك، في محاولةٍ لرفع المستوى المعرفيّ للبحث العلميّ، ثم لكشف جملة من الأخطاء المنهجيّة والعلميّة في كتب الحديث خاصّة لِما يترتّب عليها من أخطاء عمليّة، وذلك في محاولةٍ لتنقيّة تراثنا الحديثيّ مما ليس منه.

الدراسات السابقة: موضوع الاقتباس في البحث العلميّ موضوع متداول كثيرًا ضمن ما صُنّف في مناهج البحث العلمي، فما من كتاب في ذلك إلا وبحَثَ موضوع الاقتباس، لذا يعسُر إحصاءُ ما كُتب فيه، وأخطر ما يُركّز عليه فيه «الأمانة العلميّة»؛ لأنّ لها متعلّقًا بأخلاق الباحث، وما عدا ذلك فهي أمور فنيّة مع أهمّيتها بلا شكّ، لذا رأينا كثيرًا من الدراسات تهتمّ بهذا الأمر، وقد وجدنا طائفة من الكتّاب يُفردون موضوع «السرقات العلميّة» بالتّصنيف، منهم الإمام السيوطيّ في كتابه الوجيز «الفارق بين المصنّف والسارق» وإن كان موضوعه ذاتيًّا خاصًّا بمن سرق منه كتابيه «المعجزات والخصائص»، وقد صنّفه لتعرية ذاك السارق، ولكن ليس فيه حديثٌ عن المناهج العلميّة للبحث والتأليف. وما أعرضه في بحثي

هذا ليس المراد منه إعادة ما كُتب في موضوع الاقتباس، وإنّما الغرض منه هو استخراجُ الأخطاء المنهجيّة في الاقتباس عند المصنّفين عامّة وعند المؤلّفين في الحديث وعلومه خاصّة ودراستُها، والحديث متوجّهٌ إلى ما كتبه بعض المتأخّرين والمعاصرين، وفيه اجتهدتُ في الكشف عن مجموعة من الأخطاء المتداولة في هذه الدراسات والكتب، وهذا الذي أحسب أنّه لم يكتب فيه بحثٌ مستقلّ.

خطة البحث: اشتملت الخطة على ثلاثة مباحث وتحتها مطالب، جاءت على النحو الآتي: **المبحث الأول**: الاقتباس: تعريفه وأنواعه.

المطلب الأول: تعريف الاقتباس، وأهميته. المطلب الثاني: أنواع الاقتباس:

الفرع الأول: الاقتباس المباشر (quotation direct): ١- الاقتباس المباشر التام. ٢- الاقتباس المباشر المتقطع. تفريع: متى يلجأ إلى الاقتباس المباشر.

الفرع الثاني: الاقتباس غير المباشر (indirect quotation).

المبحث الثاني: شروط الاقتباس.

المطلب الأول: الدقة في الاقتباس. المطلب الثاني: الأمانة العلمية. المطلب الثالث: الاقتباس من المصادر الأصلية إن توفرت. المطلب الرابع: الاقتصار على قدر الحاجة في حجم المادة المقتبسة. المطلب الخامس: ارتباط المادة المقتبسة بموضوع البحث.

المبحث الثالث: أخطاء المقتبس عند الاقتباس (تطبيقات من كتب الحديث وعلومه «المتأخرة»).

المطلب الأول: الخطأ الناشئ عن الإخلال بمعنى النصّ. المطلب الثاني: الخطأ الناشئ عن تلخيص النصّ المقتبس واختصاره. المطلب الثالث: الخطأ الناشئ عن

تحريف كلمة أو عبارة. المطلب الرابع: الخطأ الناشئ عن حذف بعض النصّ. المطلب الخامس: الخطأ الناشئ عن عدم التثبت من أصل النصّ.

منهج البحث: سلكت في دراسة هذا الموضوع منهجا تحليليًّا فيما أوردته من المادة العلميّة، مع اعتماد المناقشة والنقد في خلاله، ولم أخله من استخراج المسائل العلمية والمنهجية واستنباطها بعد التحليل.

المبحث الأول - الاقتباس: تعريفه وأنواعه

المطلب الأول: تعريف الاقتباس، وأهميته

الاقتباس هو نقل الباحث أفكار غيره إلى بحثه نصّا أو معنى لغرض علميّ. وهو عملية لا يكاد يستغني عنها باحث مهما علا في درجات العلم والمعرفة، (والبحوث العلمية الحديثة لا تستغني عن الاقتباس من مؤلفات المتقدّمين، بل لا تكتمل الدراسة من دون الاطلاع عليها والاستفادة منها، ولا سبيل إلى هذا إلا عن طريق النقل والاقتباس)[٢]. و(لا يتصوّر خلوّ أية دراسة علمية من بعض الاقتباسات التي تمثّل ما توصّل إليه الغير من أفكار أو نتائج علميّة قد تفيد دراسة المشكلة، أو موضع البحث بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛ إذ يجب على الباحث دائما أن يصل الماضي بالحاضر في البحث العلمي ليعالج مشاكل أو صعوبات مستقبلية في المجال الذي يبحثه)[٣].

وللاقتباس أهمية علمية وأبعاد عمليّة أذكر منها:

١- (التأصيل العلمي والموضوعي للأفكار والآراء من حيث التعرف على الأفكار السابقة في موضوع معيّن وأصحابها، وتقييم هذه الأفكار كإسهامات علمية

٢- أبو سليمان، عبد الوهاب. منهج البحث في الفقه الإسلامي. المكتبة المكية. مكة المكرمة. دار ابن حزم، بيروت، ط:١. ١٤١٦ه / ١٩٩٦م. ص ١٤٨.

٣- خضر، عبد الفتاح. أزمة البحث العلمية في العالم العربي صادر عن مكتب صلاح الحجيلان للمحاماة والاستشارات القانونية. الرياض. السعودية. ط: ٣. ١٤١٢ه / ١٩٩٢م. . ص ٢٤.

محددة في مجال من المجالات.

٢- التفاعل بين الباحثين وتوليد أفكار جديدة من خلال النقاش والتحليل وتبادل الآراء مهما تناقضت أو انسجمت مع بعضها، حيث إن التفاعل بين الأفكار يولد أفكارا جديدة ثالثة مما يعني إبداعًا متواصلًا (فكرة + فكرة مناقضة = فكرة جديدة).

٣- تجميع مختلف الآراء حول موضوع معيّن تحت الدراسة بقصد التمحيص والتعرف على الجوانب المختلفة ونقاط الضعف والقوة وبالتالي الوصول إلى معرفة أفضل حول الموضوع)[٤].

٤- ومن الأهمية إبراز القيمة العلمية لأفكار الباحثين الذين يُقتبس من نتاج عقولهم، فإنّ اعتماد آراء الآخرين ومعارفهم يعبّر عن المكانة القيّمة.

المطلب الثاني: أنواع الاقتباس

الاقتباس نوعان:

١- الاقتباس المباشر (Direct Quotation) ويقال الاقتباس الحرفي المباشر، وهو أن يعمد الباحث إلى نصّ- أو نصوص- من كتاب أو غيره فينقله كما هو بحروفه من غير تصرّف فيه بتغيير أو حذف أو تقديم أو تأخير، وله صورتان: الأولى: الاقتباس المباشر التام. الثانية: الاقتباس المباشر المتقطع.

أ- الاقتباس المباشر التام: وهو أن ينقل الباحث نصًّا تامًّا من غير حذف كلمة أو تغيير أو تقديم ولو زاد على أكثر من أربعة أسطر، ويحسن بالباحث حينئذ أن يلتزم القواعد الآتية: - يكتب الفكرة بنصّها الأصلي، وتكون المسافات بين

٤- العواملة، نائل عبد الحفيظ. أساليب البحث العلمي: الأسس النظرية وتطبيقاتها في الإدارة، مكتبة أحمد ياسين. عمان. الأردن. ط:١. ١٩٩٥م. ص١٧٠-١٧١.

سطورها أضيق من المسافات العادية مع إزاحتها للداخل مسافات عن الخطّ الجانبي العام للكتابة، وتوضع بين قوسين كبيرين (...) أو صغيرين «...»، وإذا زادت المادة المقتبسة عن أربعة أسطر- وقيل ستّة، فيتم في هذه الحالة فصل المادة المقتبسة عن متن البحث، بحيث تبدأ المادة المقتبسة بسطر جديد وتظهر في وسط الصفحة.

- في حالة وضع عبارة يريد أن يفسّر بها الباحث بعض المصطلحات أو يعلّل وجود ظاهرة معينة أو يعلّق تعليقا خاصّا به داخل الفقرة المقتبسة، فيجب عليه حصر ما يضيفه بين قوسين مربعين [....] ليوضح الفرق بين ما أضافه والعبارة المقتبسة.

- الإشارة إلى المصدر في الهامش أسفل الصفحة، ويعطي له رقما أو رمزا معيّنا وخاصة في الأعمال الفكرية والفنية بذكر اسم المؤلف عند كل اقتباس[٥]، ومصدر الاقتباس، ومكان الطبع، واسم الناشر، ورقم الطبعة وتاريخها، والجزء والصفحة.

أما ما يتعلق بالدورية، فيكتب اسم المؤلف وعنوان المقال واسم الدورية ومكان الطبع ورقم العدد أو النشرة وتاريخ الصدور ورقم الصفحتين الأولى والأخيرة للمقال المقتبس فيه.

- إذا كانت المادة المقتبسة مكتوبة بلغة أجنبية، فعلى الباحث ترجمتها إلى لغة البحث، وتوثيق ذلك في الهامش[٦].

ب- الاقتباس المباشر المتقطع: وهو أن ينقل الباحث النصّ بحروفه كما هو في

٥- وليس تقديم اسم المؤلف على اسم كتابه بلازم، بل الأمر في ذلك واسع، فمنهم من يقدم اسم الكتاب على صاحبه.

٦- يُنظر: العاوور، صلاح حسن. مناهج البحث التاريخي. الناشر مكتبة إيهاب. الأردن. ط:١. ١٣١٨ه / ١٩٩٨م. ص٢٦٦-٢٦٨.

الأصل، ويعمد إلى حذف كلمات منها أو عبارات لا يراها ضرورية أو تبدو له طويلة، ويبقي سائر النصّ بحروفه بشرط أن لا يخلّ بالمعنى المقصود من النصّ الأصل. ويتبع فيه القواعد السابقة إلا أنّه يشير حتمًا إلى المادة التي حذفها بوضع ثلاث نقاط هكذا (...)[٧].

متى يلجأ إلى الاقتباس المباشر؟:

أحيانًا لا يجد الباحث مناصًا إلّا أن ينقل النصّ بحروفه كأن يكون النصّ ذا قيمة علميّة لكونه صادرًا عن عالم مشهور أو مؤلف مقتدر، أو مصنَّف متقدّم، فتجيء العبارة عميقة الدلالة، دقيقة المعنى قد يصعب على الباحث التغيير فيها أو استبدالها بكلماته؛ أو لا يستطيع أن يفي بالمعنى المقصود الذي يريده. كذلك قد يعثر الباحث على نصّ عزيز لمؤلف، فإنّه في هذه الحالة يحرص كلّ الحرص على أن ينقله بحروفه لمزيّة الوقوف عليه دون سواه، أو لقلّة من اطلّع عليه أو غير ذلك. وأحيانًا يحتاج الباحث ليعزز رأيه برأي غيره فيورده استشهادًا وتدعيمًا، وهو بحروفه أجدى وأنفع بلا شكّ.

٢- الاقتباس غير المباشر (Indirect Quotation): و(هو اقتباس مضمون النصّ الذي استوعبه الباحث باستخدام أسلوبه الخاص في الصياغة مع المحافظة على المعنى الإجمالي للمادة المقتبسة)[٨]. ويعبّر عنه بالاقتباس الاستيعابي أو الاقتباس بالمعنى، فلا يلتزم الباحث نقل النصّ بحروفه، وإنّما يلجأ إلى صياغته بعبارته هو، ويشترط أن لا يخلّ بالمعنى، ويتعيّن على الباحث أن يكون ذا خبرة باللغة التي يكتب بها وينقل منها. (ويتضمن قيام

٧- يُنظر: القواعد في هذا: محمد عبيدات. وآخرون. منهجية البحث العلمي ص١٤٧، و صلاح حسن. مناهج البحث التاريخي ص٢٦٦.

٨- كلالدة، طاهر ومحفوظ جودة. أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية. الأردن ط:١. ١٩٩١م. ص٣٥١.

الباحث باختصار الجزء الذي يرغب في اقتباسه، وعدم وضعه بتمامه ضمن متن البحث، بل يلجأ إلى اختصار ذلك الجزء واستخدام كلماته الخاصة مع المحافظة على الفكرة الأساسية الأصلية... ويستخدم فيها الباحث تعبيره وأسلوبه الخاص، ويجب في هذه الحالة الانتباه إلى استخدام الكلمات التي ستحل مكان الكلمات الأصلية في النصّ حتى لا تحدث تشويشا أو تغييرا في المعنى)[٩]. ويلجأ الباحث إلى إعادة صياغة المادّة المقتبسة أو تلخيصها لأسباب عديدة: منها ضعف الصياغة في النصّ الأصل مع صحّة الفكرة، أو لإجمالٍ في العبارة وضغط في الأسلوب مع صحّة الفكرة ونحو ذلك. أو ربما من أجل التقليل من النقول المباشرة، وللتعبير عن حضور شخصيّته في البحث وغير ذلك.

المبحث الثاني: شروط الاقتباس

يتعيّن على الباحث إذا أراد اقتباس شيء عن غيره أن يعلم أنّ هناك جملة من الشروط والضوابط العلميّة والأخلاقيّة في عمليّة الاقتباس، وليس له أن يتصرّف في حقّ غيره كيفما يشاء وبقدر ما يرى دون ضوابط تقيّده، والحقّ أنّ هذا التزام يؤديه الباحث تجاه صاحب النصّ الأصليّ فلا يخلّ به، وقد جمعتُ هذه الشروط في خمسة مطالب:

المطلب الأول: الدقّة في الاقتباس

الدقّة مطلوبة عند النقل والاقتباس و(المقصود بالدقّة هو التزام المعنى الذي قصده الكاتب الأصليّ، وأن لا يحرف أو يشوّه الفكرة أو المعنى المقتبس، فأحيانا يؤدي عدم الدقة في التشكيل أو نقل الحرف إلى تغيير المعنى)[١٠]. وإنّ مما يلزم

٩- يُنظر: العكش، فوزي. البحث العلمي، المناهج والإجراءات. دائرة المطبوعات. ط: ٢. ١٤٠٦ه / ١٩٩٥م. ص٢٩٩.

١٠- يُنظر: محمد عبيدات. وآخرون. منهجية البحث العلمي. القواعد والمراحل والتطبيقات. دار وائل. الأردن. ط: ٢. ١٩٩٩م. ص١٧٨.

الباحث حينما يريد أن ينقل نصّا أو نصوصا من كتاب أو غيره أن يراعي جملة من أمور أساسية تساعده على تجنّب الخطأ والهفوة:

١- أن يستجمع كلّ قواه الفكريّة بأن يستحضر وعيه حينما يكتب، ولا يجوز أن ينقل وهو مشتّت الذهن مشوّش الخاطر، وهذا يعني أيضا أن لا يكون في حالة نفسية مشوّشة كسيطرة الغضب أو القلق أو غير ذلك.

٢- أن يراعي اختيار المكان الهادئ، لا ضوضاء فيه ولا صخب ولا كلام مرتفع يسمعه من حوله أو صوت مذياع أو تلفاز، فربّ كلمة تصل أذنه يسبق إليها قلمه فيكتبها، وهذا يقع حتى لأصحاب الخبرة في البحث العلمي، أهل الممارسة الطويلة، ولذا يجب على الباحث أن يختار المكان الذي يكتب فيه، فكم من ناقل عن كتاب يخطئ في نقله إمّا بتحريف أو حذف أو إدخال كلمة أو جملة ليست من أصل النصّ المقتبس بسبب المحيط المؤثّر فيه، وكم من محدِّث دخل عليه حديث في حديث بسبب غفلته وشتات ذهنه كما هو معروفٌ في علل الحديث.

٣- وينبغي أن ينتبه في حال فتح أكثر من كتاب، فربما انتقل بصره فخلط بين النّصوص فأدخل بعضها في بعض، أو نقل الكلام ملفّقا من حيث لا يشعر، خاصّة إذا كان مشغول الذهن، فيُستحسن أن لا يفتح أكثر من كتاب أو كتابين إذا أراد الاقتباس.

ومن الدقّة ألا يكتفي الباحث بمرجع في النقل إن لم يكن أصليّا، وإنّما يراجع ويقارن، فإن وجد شيئا بعد ذلك مما تطمئن إليه نفسه لزمه الرجوع إلى الأصل. وقد نبّه على هذا المعنى العلامة عبد الرحمن المعلّمي، قال: (أصحاب الكتب كثيرا ما يتصرّفون في عبارات الأئمة بقصد الاختصار أو غيره وربما يخلّ بالمعنى، فينبغي أن يراجع عدة كتب، فإذا وجد اختلافا بحث عن العبارة الأصلية ليبني

عليها)[١١]. ولأجل هذا استدرك العلماء بعضهم على بعض في مواضع الإخلال بالنقل من المصادر والمراجع، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها: قول الحافظ ابن حجر في هدي الساري في ترجمة شيبان بن عبد الرحمن النحوي: (قرأت بخطّ الذهبيّ في الميزان: قال أبو حاتم: صالح الحديث لا يحتجّ به، قلت-الحافظ-: وهو وهم في النقل، فالذي في كتاب ابن أبي حاتم عن أبيه: حسن الحديث، صالح يكتب حديثه، وكذا نقل الباجي عنه وكذا هو في تهذيب الكمال)[١٢].

ومن ذلك أيضا ما جاء في كتاب تأنيب الخطيب للكوثريّ قوله: (والقاسم بن أبي صالح الحذاء ذهبت كتبه بعد الفتنة، وكان يقرأ من كتب الناس وكف بصره، قاله العراقي، ونقله ابن حجر في لسان الميزان)، وردّ المعلمي على هذا النقل من اللسان، فقد جاء فيه: (قاسم بن أبي صالح... روى عنه إبراهيم بن محمد بن يعقوب بن أحمد الحافظ... قال صالح: كان صدوقا متقنا وكتبه صحاح بخطه، فلما وقعت الفتنة ذهبت عنه كتبه، فكان يقرأ من كتب الناس وكف بصره، وسماع المتقدّمين عنه أصح)[١٣].

والفرق بين النقلين واضح، فقد تصرّف الكوثريّ في نصّ الحافظ فأخلّ به إخلالاً بيّنًا، فانحرف بذلك المعنى، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إنّ الذي نقله عن العراقيّ ليس كلام العراقيّ، وإنما هو كلام صالح بن أحمد الحافظ، كذا ردّ المعلمي ثم زاد: (فلماذا دلّس الكوثري النقل وحرّفه ونسبه إلى العراقي؟)[١٤].

١١- المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى. التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل. المكتب الإسلامي. تحقيق محمد ناصر الدين الألباني. ط: ٢. ١٤٠٦ه / ١٩٨٦ م. ١ / ٢٥٤.

١٢- العسقلاني، أحمد بن علي. ابن حجر. هدي الساري مقدمة فتح الباري. دار الفكر. بيروت. ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م. ص٥٧٧. ويُنظر: الذهبي. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. دار المعرفة. بيروت. ط:١. ١٣٨٢ه / ١٩٦٣م. في ترجمة شيبان بن عبد الرحمن النحوي. تحقيق: علي محمد البجاوي. ٢ / ٢٨٥.

١٣- المعلمي، طليعة التنكيل. ١ / ١٤.

١٤- المرجع نفسه، ١ / ١٤.

المطلب الثاني: الأمانة العلميّة

الأمانة العلميّة في البحث العلميّ صفة مهمّة تتّصل بمؤهّلات الباحث وأخلاقياته، وهي الشعور الداخلي والتزام الضمير بعدم الأخذ عن الآخرين دون ذكر ذلك أو الإحالة على كتبهم، وما يتّصل بجهودهم العلمية، أو هضمهم حقوقهم وغمطهم سبقهم ومكانتهم[١٥].

فالأمانة العلمية في الحقيقة سلوك حضاريّ يدلّ على سعة أفق الباحث وبعده عن ثقافة الإقصاء، فينبغي أن يتحلّى بها، ولا يحمله الغرور والكبر والأنانية على أن يتجاوز غيره ممّن ينقل عنه لكونه من أقرانه أو معاصريه- مثلا- فيظنّ أنّ الاقتباس عنهم ينقص من قدر بحثه وجهده، (وبطبيعة الحال فإنّ النفس الإنسانية لا تميل إلى الاعتراف للآخرين بالفضل والتقدّم، وإنّما إلى إبراز عملها، فإن كثرت الإشارات إلى المراجع الحديثة، فإنّها تعطي الآخرين قيمة وفضلا وتؤدي في رأي الباحثين إلى تقليل العمل الذاتي للباحث، وهذا جانب سيكولوجي ينبغي أن يعالج معالجة جذرية؛ لأنّ العمل العلمي ينبغي أن يتواصل وأن يبني على بعضه، وإلا لن يتمّ الوصول إلى تقدم المعرفة)[١٦].

إنّ الباحث إذا أراد أن يكون أمينا، فإنّه لا يجوز له أن ينجز بناءه على قواعد غيره ثم ينسفها، فهذا في الحقيقة هدم لبنائه هو، فالأمين منزّه عن هذا السلوك غير الأخلاقيّ.

إنّ الأمانة العلميّة في البحث العلميّ تتجلّى في ردّ المادّة المقتبسة إلى صاحبها بالعزو والدلالة على موضع وجودها، وهو ما يسمى بالتوثيق، ويفعل

١٥- يُنظر: أبو داهش، عبد الله بن محمد. معجم مصطلحات البحث العلمي. العبيكان. الرياض. ط:١. ١٤١٨ه / ١٩٩٨م. ص٩٦.

١٦- العمري، أكرم ضياء. مناهج البحث وتحقيق التراث. العلوم والحكمة. المدينة المنورة. ط:١. ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م. ص١٠٥.

الباحث هذا في كلّ ما يقتبسه قليلا كان أم كثيرا، ومهما كان الكاتب الأصليّ قديما أم معاصرا، صغيرا أم كبيرا. وقد أرشدنا السلف إلى هذا الخلق النبيل في التعامل مع المكتسبات المعرفية والفكرية عند الآخرين، ومن ذلك ما نقرأه في قول أبي عبيد القاسم بن سلام: (إنّ من شكر العلم أن تجلس مع الرجل فتذاكره بشيء لا تعرفه فيذكر لك الحرف عند ذلك، فتذكر ذلك الحرف الذي سمعته من ذلك الرجل، فتقول: ما كان عندي في هذا شيء حتى سمعت فلانًا يقول فيه كذا وكذا، فإذا فعلت ذلك فقد شكرت العلم، ولا توهمهم أنّك قلت هذا من نفسك)[١٧]. ولقد امتُدح فعل الإسنوي في الإحالة على تلميذه الحافظ زين الدين العراقي وعُدّ ذلك من مناقبه، قال السيوطي: (ولقد نقل الإسنوي في «المهمات» عن تلميذه زين الدين العراقي، وعُدَّ ذلك من مناقبه التي تصعده إلى المراقي. وكان الحافظ ابن حجر يعلم طلبته إذا نقلوا حديثا أورده لهم أو أثرا أن يقولوا: رواه فلان أو خرّج فلان بإفادة شيخنا ابن حجر، كل ذلك حرصا على أداء الأمانة، وتجنّب الخيانة، فإنها بئست البطانة...)[١٨]. وللدكتور فؤاد زكريا يسجّل له إرشاد مهمّ في حياة الباحث العلمية، يقول: (ومن المؤكّد أنّ حياتنا العلمية لن تستقيم إلا إذا أصبح الاعتراف بفضل الآخرين حتى في الأمور البسيطة قاعدة لا يخالفها أحد، وربما احتاج الأمر في البداية إلى قدر من الشدّة، بحيث يلقى من يرتكب عملا من أعمال السرقة العلمية جزاءً رادعًا، وبعد ذلك يمكن أن يتحوّل السلوك العلمي القويم إلى عادة متأصّلة في النفوس، فلا يحتاج إلى فرض جزاءات، ولكن النظرة المدققة إلى أوضاع التقاليد العلمية في العالم العربي لا توحي بالتفاؤل، إذ إن الأجيال الجديدة أقل تمسكا بهذه التقاليد من

١٧- الخطيب البغدادي. أحمد بن علي. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السماع. تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف. الرياض. (د ط) ١٤٠٣ه / ١٩٨٣م. ٢ / ١٥٤.

١٨- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. الفارق بين المصنف والسارق، عالم الكتب. (د. ط). (د. ت). ص ٤٠- ٤١.

الأجيال السابقة)[١٩]. وهذا حقّ؛ فإنّ السرقات العلميّة صارت سمة بارزة في كثير من البحوث العلميّة المعاصرة، وبالرغم من تطوّر دراسة مناهج البحث والتأكيد على أخلاقيات الباحث؛ فإنّ السرقات العلميّة في ازدياد، ولا أبالغ إن قلت إنّ الأمر صار ظاهرة مقلقة. وإذا نظرنا في واقع البحث العلميّ في مجالات العلوم الإسلامية، فإننا نجد هذا السلوك ظاهرا متفشيا، ولقد وجدنا بعض من يُظَنّ به العلم والأخلاق قد وقع فيه. ولا عذر لمن يسطو على جهد غيره وينسبه لنفسه. وأكثر هذه السرقات تقع فيما يقتبس بالمعنى، والقارئ لها لا يكاد يصل إلى كشف ذلك غالبًا، بينما الاقتباس المباشر أمره أسهل في الكشف عنه، ومع ذلك ما نجده من السرقات العلمية المنقولة بالحرف شيء كثير.

وسرقة الفكرة أخفى وأخطر من سرقة لفظة أو جملة، وربما تكون الفكرة فيها إبداع، ولا يخفى أنّ من المبدعين من يلخّص تجاربه في جمل يسيرة، لكن هذه الجمل إنما هي عصارة «تاريخ وفكر» وهي نتاج سنين، وللأسف يأتي هذا السارق فيقتنصها وربما يتصرّف بنسبها لنفسه، أو ربما زعم أنّه مجرّد توافق أفكار، فسرقة الأفكار المبدعة الرائعة جريمة وخيانة.

والذي ينبغي تسجيله في هذا السياق أن السرقة العلميّة لها عدّة أوجه؛ بعضها أشدّ من بعض، ومن ذلك- وهو الأسوأ والأشدّ قبحًا- السرقة الشاملة للكتاب أو البحث، حيث يسند الباحث لنفسه كتابا كاملا ليس له، وهذا قد بدأ يشيع في الأوساط العلمية والأكاديمية بشكل ملفت، وهو يعبر في الواقع عن خيانة الضمير.

ومن ذلك أن ينقل الباحث كلام غيره بلا توثيق أو عزو ثم ينسبه لنفسه صراحة، وإني أذكر مناقشتي لإحدى أطروحات «دكتوراه» في إحدى جامعاتنا

١٩- فؤاد زكريا. التفكير العلمي. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. الإسكندرية. (د ط). (د ت). ص١٦٩.

الجزائرية حيث وقفت على سرقات علمية بالحرف في حدود مائة وأربعين صفحة، وفي كل ما ينقله ذلك الباحث- وهو أستاذ مساعد بالجامعة- ينسبه لنفسه، فوجدته يقول مثلا: «وفيما حررتُ»، و«فيما بدا لي»، و«فيما ترجّح لي»... الخ، ووالله ما حرّر ولا بدَا له ولا ترجّح، وكلّ ما نقله فعن غيره، فهذا النوع من السرقة تعبّر عن قلّة حياء وجرأة زائدة.

ومنها: أن ينقل الباحث من مادّة مقتبسة عن الأصل ويعتمدها بحواشيها وتعليقاتها، وهذا كثير في البحوث الجامعية اليوم.

ومنها كذلك: أن ينقل الباحث كلام غيره- قليلًا كان أم كثيرًا- دون توثيق أو عزو، من غير أن ينسبه لنفسه.

وقد وقع لبعض الفضلاء مثل هذا- أعني النقل بلا توثيق- ومن ذلك ما جاء في حاشية «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» للشيخ شعيب الأرناؤوط[٢٠] - في تعليقه على قول البخاري: الزيادة من الثقة مقبولة وحكم لمن وصله-: (ولكن الإمام البخاريّ لم يحكم فيه بالاتصال من أجل كون الوصل زيادة، وإنّما حكم بالاتصال لمعان أخرى رجحت عنده حكم الموصول، منها أنّ يونس بن أبي إسحاق وابنه إسرائيل وعيسى رووه عن أبي إسحاق موصولا، ولا شك أنّ آل الرجل أخصّ من غيرهم، وقد وافقهم على ذلك أبو عوانة وشريك النخعي وزهير بن أمية وتمام العشرة من أصحاب أبي إسحاق مع اختلاف مجالسهم في الأخذ عنه وسماعهم إياه من لفظه، وأما رواية من أرسله وهما شعبة وسفيان فإنهما أخذاه عن أبي إسحاق في مجلس واحد... ولا يخفى رجحان ما أخذ من لفظ المحدّث في مجالس متعددة على ما أخذ عنه عرضا في محل واحد، هذا مع أن الشافعي يقول: العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد، فتبيّن أن ترجيح البخاري وصل هذا

٢٠- وأكاد أجزم أن الشيخ شعيبا ليس هو من كتب هذا التعليق، ولعله من تحرير بعض طلابه الذين يشتغلون معه، ومع ذلك فهو مسؤول عن هذا النقل غير الموثق؛ لأن الكتاب طبع وعليه اسمه وحده.

الحديث على إرساله لم يكن لمجرد أنّ الواصل له زيادة ليست مع المرسل، بل بما ظهر من قرائن الترجيح... إلى قوله فتبين أنه ليس له عمل مطرد في ذلك)[٢١]. فهذا النص النقدي الدقيق ذكره الشيخ شعيب الأرناؤوط في تخريج حديث: «لا نكاح إلا بولي»، وهو تعليق نفيس كما ترى، لكنه ليس له، وإنما هو مقتبس من كتاب النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر بحروفه[٢٢] ولم يوثّقه.

وللشيخ شعيب نقل آخر لم ينسبه إلى صاحبه، وهو في حاشيته على «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» أيضا، وقد جاء في تعليقه على مسألة حكم رواية أهل البدع قال: (العبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيرا من أهل البدع موضعا للثقة والاطمئنان وإن رووا ما يوافق رأيهم ويرى كثيرا منهم لا يوثق بأي شيء يرويه[٢٣]. فهذا النص الملخِّص لدراسة مستفيضة إنما هو للشيخ العلامة أحمد شاكر في الباعث الحثيث بحروفه[٢٤]، ولكن لم يوثّقه الشيخ شعيب.

قلت: وربما استعان بعض الباحثين بطلابهم في تحرير مسائل بحثه فأدخلوا فيه نصوصًا اقتبسوها من غير عزوٍ، وربما كان ذلك لقلّة الخبرة فأجازها الشيخ من غير مراجعة وتدقيق، فمثله كمثل الراوي الذي ابتُلي بورّاق سوء، فأدخل في كتابه أحاديث ليست للشيخ فأجازها لغفلته، فخرج كتابه مشوبًا بالحديث الموضوع، ولم يعذره العلماء النقّاد ولم يعتدّوا بصلاحه، بل ربما أدرجوا أسماءهم في الوضّاعين.

٢١- حاشية الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. تحقيق وتخريج وتعليق شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة. ط.١. ١٤٠٨ه / ١٩٨٨م. ١ / ١٥٨.

٢٢- يُنظر: ابن حجر. النكت على ابن الصلاح. العسقلاني، دار الراية للنشر والتوزيع. الرياض. السعودية، ط: ٣. ١٤١٥ه / ١٩٩٤م. تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي. ٢ / ٦٠٦.

٢٣- حاشية الإحسان ١ / ١٦٠.

٢٤- شاكر، أحمد. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. دار الكتب العلمية. بيروت. (د ط) (د ت). ص١٠٠.

المطلب الثالث: الاقتباس من المصادر الأصلية إن توفّرت ولا يعدل عنها إلا من عذر

والمقصود أنّ الباحث إذا أراد اقتباس نصّ أو أكثر، ووجده في غير الكتاب الأصلي الذي ذكر فيه، عليه أن يجتهد في الوصول إليه، ولا ينقل عنه بواسطة إلّا إذا تعذّر تحقيقه بأن يكون الكتاب مفقودًا أو نفدت طبعته، أو مخطوطًا لم يقف عليه، أو غير ذلك، فحينئذ لا يمنع أن يعتمد على الواسطة بشرط أن يكون موثوقًا به معروفًا بأمانته ودقّة نقله، لكن لا يتّكل على حسن الظن بالمؤلف فينقل من كتابه ويترك الأصل مع إمكان الرجوع إليه، فربّ نقل عن أصل يكون محرّفا، ولقد أحسن الحافظ ابن حجر في التنبيه على مثل هذا قال: (إنّ كثيرا من المحدّثين وغيرهم يستروحون بنقل كلام من تقدمهم مقلدين له، ويكون الأول ما أتقن ولا حرر، بل يتبعونه تحسينا للظنّ به...)[٢٥]. لكن أحيانًا قد يكون المصدر الفرعي مصدرا أصليّا، إذا اقتبس من الأصل أجزاء وفُقد الأصل فيصير أصليّا، فمثلا يعدّ «تاريخ يعقوب بن سفيان» مصدرا أصيلًا، ويعدّ ما نقله ابن كثير في البداية والنهاية والذهبي في تاريخ الإسلام عن القسم الساقط فيه ومن حوليات السيرة والراشدين والأمويين مصدرا بديلا في حين نعدّ نقول ابن كثير والذهبي عن القسم المتبقى منه مصدرا ثانويا. ومثال آخر: كتاب «الرسالة» للشافعي، فهو مصدر أولي، أما كتاب السبكي فيعدّ بالنسبة للنصوص التي ينقلها عن الشافعي مصدرا ثانويا، وبالنسبة للنصوص التي ينقلها عن كتب أصول فقه الشافعية المنقولة يعدّ مصدرا بديلا[٢٦]. (فيتعين على الباحث من أجل أن يكون في مأمن من هذه العثرات أن يقصد المصادر الأصلية التي لا شكّ في نسبتها إلى أصحابها، لا يحيد عن البحث فيها إلا عند عدم توافرها، حينها ينتقل إلى المصادر الأخرى

٢٥- هدي الساري، الفصل العاشر ص٦٤٩.
٢٦- يُنظر: العمري، أكرم ضياء. مناهج البحث وتحقيق التراث. ص٢٣٥

التي اعتمدت عليها... الاعتماد على مراجع ثانوية من دون ضرورة تدعو لذلك، مخل بالبحث وبمصداقيته، لا سيما إذا كانت لمؤلفين غير موثوق فيهم، يستطيع الخبير الفاحص أن يكتشف هذا من قائمة المصادر، إن تجاوز المصادر الأصلية إلى غيرها يمثل ثغرة وضعفا في البحث لا يخلص فيه إلا بالعودة إليها، النتائج السليمة هي نتاج المصادر الصحيحة)[٢٧]. ويتأكّد هذا في نقل الحديث وتخريجه، فيلزم أن يكون من مصدره الأصلي الذي نقل الحديث بالإسناد من المؤلّف، لا من المصدر الفرعي الذي يحيل على الأصل، فلا يصحّ أن ينقل الباحث حديثا رواه البخاري مثلا فيقول: رواه البخاري انظر: رياض الصالحين، ... ونحو هذا، فهذا الصنيع ليس من المنهج العلمي في شيء، وكم وقعت أخطاء كثيرة في العزو، بسبب عزو الناقل إلى غير مظانه، فلا يجوز حينئذ تقليده في ذلك، بل يلزم الرجوع إلى المصدر الأصلي حتمًا. أمّا إن تعذّر الوصول إلى المصدر الأصل فما عليه إلا أن يعتمد على الفرعي بشرط أن يعبّر عنه تعبيرا علميا مناسبا.

ولذا حينما اعتمد ابن الصلاح نقل أبي عمرو الداني لكلام الحاكم، وترك النقل عن الحاكم عابه الحافظ ابن حجر فقال: (إنّما أخذه الداني من كلام الحاكم، ولا شكّ أنّ نقله عنه أولى لأنّه من أئمّة الحديث... فالعجب كيف نزل عنه إلى النقل عن الداني، وأعجب من ذلك أنّ الخطيب قاله في الكفاية التي هي معول المصنّف في هذا المختصر)[٢٨].

ومن المعاصرين من وقعت له أخطاء بسبب عدم التثبت من النصّ من مصدره الأصل، وربما أحدث بذلك خللا في المعنى المراد لصاحب النصّ وحمّل قولا غير مراد له، وانظر من ذلك مثلًا ما نقله الدكتور الشريف حاتم ابن عارف

٢٧- أبو سليمان، عبد الوهاب. منهج البحث في الفقه الإسلامي. ص١٥١-١٥٢

٢٨- ابن حجر. النكت على كتاب ابن الصلاح. العسقلاني، ٢/ ٥٨٣، وذكر هذا أكرم ضياء العمري بتصرف. يُنظر: مناهج البحث وتحقيق التراث ص١٠

العوني في كتابه القيم «المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس»، حيث نقل نصّا عن الإمام أحمد في عدم التفريق بين التدليس والمرسل الخفيّ من غير مصدره، بل أخذه من كتاب سير أعلام النبلاء الذي تصرّف في نصّ الإمام أحمد، وهذا النصّ بحروفه: (قال الإمام أحمد: «لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من الحكم، ولا من حماد، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من زيد بن أسلم، ولا من إسماعيل بن أبي خالد، ولا من عبيد بن عمر، ولا من أبي بشر، ولا من أبي الزناد. وقد حدّث عن هؤلاء على التدليس ولم يسمع منهم»)، ثم قال الدكتور- بعد نقله نصّ الإمام عن الذهبي-: (قف عند آخر هذا الحكم «وقد حدّث عن هؤلاء على التدليس، ولم يسمع منهم». هل ينضبط هذا مع تعريف التدليس والإرسال الخفي السابق ذكرهما؟)[٢٩]. وهذا النقل هكذا من «السير» فيه خلل، إذ تصرّف الإمام الذهبي في عبارة الإمام أحمد، ويدلّ على هذا ما ذكره في الميزان، وهو صريح في الدلالة على التصرّف في هذا النصّ: (وقال أحمد: لم يسمع سعيد من الحكم، ولا من حماد، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من زيد بن أسلم، ولا من إسماعيل بن أبى خالد، ولا من عبيد الله بن عمر، ولا من أبى بشر، ولا من أبى الزناد. وقد حدث عنهم كلهم- يعنى يقول: عن، ويدلس..)[٣٠] فأنت ترى أنّ العبارة للإمام الذهبي وليست من الإمام أحمد، وبمراجعة ما نقله المتقدّمون عن الإمام أحمد، نجدهم لا يذكرون عبارة « التدليس» وليس في عباراتهم «حدّث عن هؤلاء على التدليس» بل عبارته: «حدث عنهم ولم يسمع منهم»، فكلمة «التدليس» مدرجة في كلام الإمام. أمّا الذين نقلوا العبارة من غير التعرّض لعبارة التدليس فعلى رأسهم عبد الله بن أحمد كما في العلل ومعرفة الرجال[٣١] والعقيليّ وابن عدي...

٢٩- العوني، الشريف حاتم بن عارف. المرسل الخفي، ١٠/ ٤٥. دار الهجرة للنشر والتوزيع. الرياض، ط:١. ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٣٠- الذهبي، محمد بن أحمد. ميزان الاعتدال، ١/ ١٥٢

٣١- العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، ١/ ١٢٩. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.

المطلب الرابع: الاقتصار على قدر الحاجة في الاقتباس وعدم الإكثار منه

إنّ قدْر المادة المقتبسة لها أثر على الباحث وعلى بحثه، فالإكثار منها حتى يصير البحث نقولا واقتباسات تعطي فكرة سيئّة عن الباحث، فقد ينبئ على عدم تمكّنه من الكتابة وعدم أهليته، (فطولها وكثرتها -الاقتباسات- في الغالب تعطي انطباعًا سلبيًّا عن قدرة الباحث على التفكير المستقلّ)[٣٢]. ومع هذا (فليس هناك اتفاق عام حول حجم المادة المسموح بنقلها على سبيل الاقتباس من مصدر معين، فبعضهم يسمح بالاقتباس مما لا يزيد على ثلاثمائة كلمة، وآخرين يسمحون بالاقتباس بأكثر من ذلك، حتى إن كثيرًا من الناشرين يسمحون بالاقتباس لغاية ألف كلمة بدون حصول على إذن)[٣٣]. وبعض الناشرين يسمح باقتباس ما بين ٢٥٠ إلى ٥٠٠ كلمة دون أخذ إذن، ويتمّ إيضاح ذلك على غلاف الكتاب الداخلي، فإذا قام باحث بالاقتباس أكثر من هذه الكمية في مواضع متفرقة من بحثه توجب عليه أخذ إذن مسبق بذلك مبينًا الأجزاء التي يرغب في اقتباسها من بداية ونهاية كل منها، وتسمح الجامعات الأمريكية بالاقتباس من مطبوعاتها حوالي ألف كلمة دون أخذ موافقة مسبقة، أمّا بعد هذه الكمية فيجب أخذ موافقة مبينا فيه الصفحات التي سيتم الاقتباس منها مع بداية ونهاية الجمل المقتبسة بينما يطلب بعضها الآخر أخذ موافقة فقط[٣٤]. ومن هنا وجب على الباحث أن لا يتعدّى الحدّ الذي يعاب فيه في العرف العلميّ الصحيح، لأنّ المادّة العلميّة المقتبسة إذا زادت عن حدّها كان ذلك نوعًا من السطو على جهد الآخرين ولو مع التوثيق، ولتقريب ما قصدت، لو أنّ باحثًا اقتبس من أكثر من خمسة مراجع، ومن كلّ مرجع أخذ بمقدار مائتي كلمة أو أقل أو أكثر، فهل يقال إنّه بذل جهدًا وبحثَ؟،

٣٢- صيني، سعيد إسماعيل. قواعد أساسية في البحث العلمي.. ص٥١٦-٥١٧. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط:١. ١٤١٥ه / ١٩٩٤م.

٣٣- طاهر كلالدة ومحفوظ جودة. أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية ص٣٥١- ٣٥٢

٣٤- Jacques Barzun Henry F.Graff. p ٢٦٦ نقلا عن البحث العلمي. فوزي العكش ص٣-٤

ولو طبع بحثه هذا بعد ذلك ألا يقال حينئذ إنّه تكسب بجهد غيره؟ ولذا وجب ضبط حجم المادة العلمية كما سبق ذكره. ولا شكّ في أنّ الإفراط في الاقتباس يفضي لا محالة إلى الحشو، والزيادة على المطلوب يشتّت ذهن القارئ، ويفقده ترتيب الأفكار وتسلسلها، وبذلك يضيع من الباحث وقته ومن القارئ كذلك.

المطلب الخامس: ارتباط المادّة المقتبسة بموضوع البحث

وهذا أمر بدهيّ؛ فإنّ الباحث لا يلجأ إلى اقتباس نصّ إلّا إذا احتاج إليه في مادّته، وكان له علاقة وطيدة بموضوعه، لكن قد يقع من الباحث- ذهولاً منه أو تقصيرًا- نقل ما لا يمتّ إلى أصل الموضوع بصلة أو لا يكاد إلّا من بعيد، فذلك يعدّ حشوًا ينبغي تفاديه، ولذا وجب على كلّ باحث أن ينتقي النصوص المباشرة التي تخدم فكرته ومشروعه، وتساعده على بناء بحثه، بل يختار أقرب النصوص إلى موضوعه، ولا يتسرّع في النقل بمجرّد الوقوف على معنى عام يشترك مع عنوان بحثه والحال أنّ نصوصًا أشمل وأدقّ وأنفع يتركها تقصيرًا في البحث والتتبّع، ومن طبيعة البحث العلميّ أنّه لا يليق فيه الاستعجال والارتجال. ولقد وقفنا على دراسات وبحوث وكتب مثخنة بالنقول غير المفيدة لمادّة البحث الأصليّة، يوردها أصحابها على سبيل الاستطراد حتى تصير كأنّها من صلب البحث وليس هي كذلك، ونجد مثل هذا فيمن ينفخ الحواشي بلا طائل، لا سيما في تحقيق المخطوطات، فترى المخطوط في بضع لوحات يخرجه المحقّق في مجلدين أو أكثر، وهذا صنيع كثير من المعاصرين، وهو بلا شكّ غلو وتجاوز للحدّ الضروريّ في منهجية التحقيق.

المبحث الثالث: أخطاء المقتبسين عند الاقتباس

قد مرّ معنا أنّ لعملية الاقتباس شروطًا وآدابًا، ولا شكّ في أن الإخلال بها أو ببعضها يرتّب أخطاء فادحة في البحث العلميّ، لذا كان لزامًا على الباحث

أن يستحضر هذه الشروط في ذهنه وهو يكتب، وأن يكون متفطّنًا واعيًا متيقّظًا غير مغفل لا يفوته شيء، وأن يستصحب روح المسؤولية، بأن يكنون على قدر عال من الأمانة، فلا يتجاوز غيره؛ فإن من مجازاته وتقديره لمن ينقل عنه أن يعرف فضله ويعزو إليه. لكن قد يقع الباحث في الذهول والوهم عن هذه الشروط أو بعضها من غير قصد أو عمد، وهذا -كما سيأتي- إن يُعذر أدبيًّا فإنّه لا يعذر علميًّا، وهناك للأسف من يفعل هذا عن قصد وعمد لأغراض ذاتيّة، فمثل هؤلاء لا يستحقّون أن يصنّفوا في الكتّاب والباحثين، بل يستحقون الهجر والتجاهل لإخلالهم بمقاصد البحث العلمي وأخلاقيّاته، والمفروض أن يكون الجزاء من جنس العمل. وفي هذا المبحث سأتناول جملة من الأخطاء في عملية الاقتباس، وقد صنفتها خمسة أصناف تحت خمسة مطالب:

المطلب الأول: الخطأ الناشئ عن الإخلال بمعنى النص المقتبس أو الغفلة عن المعنى المراد

اقتباس النصوص بالمعنى ليس متاحًا لكلّ باحث، وليس يسوغ في كلّ حال، لا سيما إذا كان بلغة قويّة رصينة وعبارة فصيحة متينة، فيلزم حينئذ أن يكون الباحث ذا فطنة في حال الاقتباس بالمعنى مع قوّة في اللغة حتى يستطيع أن يؤدي المعنى حين يقتبس بالمعنى، وإذا كان علماء الحديث قد اشترطوا في الذي يروي بالمعنى أن يكون عالمًا بما يحيل المعاني كي لا يتقوّل على الرسول صلى الله عليه وسلم ما لم يقل، فكذلك في البحث العلميّ حتى لا يحرّف مقصود الكاتب الأصليّ فيظلمه، لذا ينبغي أن يكون الناقل ذا خبرة باللغة التي يكتب بها. قال العلاّمة ابن القيم: (المتأخّرون يتصرّفون في نصوص الأئمّة، ويبنونها على ما لم يكن لأصحابها ببال، ولا جرى لهم في مقال، ويتناقله بعضهم عن بعض، ثمّ يلزمهم من طرد لوازم لا يقول بها الأئمّة، فمنهم من يطردها ويلزم القول بها،

ويضيف ذلك إلى الأئمّة، وهم لا يقولون به، فيروج بين الناس بجاه الأئمّة ويفتي به ويحكم به، والإمام لم يقله قطّ، بل يكون نصَّ على خلافه)[٣٥]. وقال: (لا يحلّ أن ينسب إلى إمامه القول، ويطلق عليه أنّه قوله، بمجرّد ما يراه في بعض الكتب التي حفظها، أو طالعها من كلام المنتسبين إليه، فإنّه قد اختلطت أقوال الأئمّة وفتاويهم بأقوال المنتسبين إليهم واختياراتهم، فليس كلّ ما في كتبهم منصوصًا عن الأئمّة...، فلا يحلّ لأحد أن يقول: هذا قول فلان ومذهبه إلا أن يعلم يقينًا أنه قوله ومذهبه)[٣٦]. وقال العلّامة أحمد بن حمدان الحرّانيّ: (اعلم أن أعظم المحاذير في التأليف النّقليّ إهمال نقل الألفاظ بأعيانها والاكتفاء بنقل المعاني مع قصور التأمل عن استيعاب مراد المتكلّم الأوّل بلفظه...)[٣٧].

وتلخيص النّصوص هو تصرّف في العبارة الأصليّة بألفاظ النّاقل، جريًا على أنّه مقصود المتكلّم الأوّل، وربما لم يصب النّاقل في ذلك، وما أحسن قول العلاّمة المعلميّ: (أصحاب الكتب كثيرا ما يتصرّفون في عبارات الأئمّة، بقصد الاختصار أو غيره، وربما يخلّ ذلك بالمعنى، فينبغي أن يراجع عدّة كتب، فإذا وَجد اختلافًا، بحَث عن العبارة الأصليّة ليبني عليها)[٣٨]. وقال المرداويّ أيضا: (ثمّ إنّ أكثرَ المصنِّفين والحاكين قد يفهمون معنى، ويعبِّرون عنه بلفظ يتوهّمون أنّه وافٍ بالغرض، وليس كذلك...)[٣٩].

وقد يقع للعارف ذهول عن المعنى في النصّ المقتبس بناء على ما يتبادر

٣٥- ابن القيم، محمد بن أبي بكر، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية. ٢ / ٦٠٨. دار عالم الفوائد. مكة المكرمة. تحقيق: نايف بن أحمد الحمد. ط.١. ١٤٢٨ه.

٣٦- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. إعلام الموقعين عن رب العالمين. ٤ / ١٣٥. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم. ط. ١. ١٤١١ه / ١٩٩١م.

٣٧- أحمد بن حمدان الحراني. صفة الفتوى والمفتي والمستفتي. ص١٠٥. المكتب الإسلامي، بيروت. ط: ٣. ١٣٩٧هـ. بخدمة: محمد ناصر الألباني. ويُنظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. المرداويّ، علي بن سليمان. ١٢ / ٢٦٧ دار إحياء التراث العربي. ط.٢ (دت).

٣٨- المعلمي، عبد الرّحمن بن يحيى. التّنكيل ١ / ١٥٤

٣٩- المرداويّ، . الإنصاف. ١٢ / ٢٧٢

إلى ذهنه لأوّل وهلة من غير إعمال فكره ونظره الدقيق في العبارة المقتبسة، أو لكون قراءته للنص قراءة غير جامعة أو غير ذلك، فيقع في الخطأ، وقد حصل مثل هذا للكبار والفضلاء. مثال ذلك: ما ذكر النوويّ في التقريب في الجواب عن رواية الشيخين عمن وصف بالاختلاط قوله: (من كان من هذا القبيل محتجّا به في الصحيح فهو مما نعرف روايته قبل الاختلاط)[٤٠]. وتبعه ابن الملقن فحكى العبارة بحروفها لم يخلّ منها حرفا[٤١]، ولا شكّ أنّ هذا مقتبس من كلام الإمام ابن الصلاح، لكن من يطّلع على عبارة ابن الصلاح يجدها أدقّ وأضبط، قال: (واعلم أنّ من كان من هذا القبيل محتجًّا به في الصحيحين أو أحدهما، فإنّا نعرف على الجملة أنّ ذلك مما تميّز، وكان مأخوذًا عنه قبل الاختلاط)[٤٢]. وبين العبارتين فرق كما لا يخفى، وما ذهب إليه الإمام ابن الصلاح أدقّ من حيث قيّد ذلك بقوله: «على الجملة»، وهذا ما فات الإمامين النووي وابن الملقّن، والمقصود أنّ الغالب ممّن روى لهما الشيخان ممن وصفوا بالاختلاط إنّما رويا لهم ما عرف قبل الاختلاط، وإلا فإنّ الشيخين قد رويا عن بعض هؤلاء بعد الاختلاط، وقد أجيب بأنّ هذه الروايات قد أصابوا فيها أو توبعوا عليها. فبهذا يظهر الاختلال في عبارة النوويّ ومن تبعه.

مثال آخر: ما جاء عن الشيخ طاهر الجزائريّ من قوله: (ويشهد لعدم التلازم- أي بين الإسناد والمتن- ما رواه النسائي من حديث أبي بكر بن خلاد عن محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة: «تسحروا؛ فإنّ في السحور بركة». قال النسائي: «هذا حديث منكر، وإسناده حسن»[٤٣].

٤٠- النووي. يحي بن شرف. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير. ص١٢١. الناشر دار الكتاب العربي. بيروت. ط:١. ١٤٠٤ه / ١٩٨٥م. تحقيق: محمد عثمان الخشت.

٤١- يُنظر: ابن الملقن، عمر بن علي، سراج الدين. المقنع في علوم الحديث. ١ / ٦٦٧. دار فواز الأحساء السعودية. ط:٢. ١٤١٣ه / ١٩٩٤م.

٤٢- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. المقدمة. مع حاشية التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٤١٢. دار الحديث. للطباعة النشر والتوزيع. ط: ٢. ١٤٠٥ه / ١٩٨٤م.

٤٣- الجزائري، الطاهر. توجيه النظر. ص٥٠٩.. منشورات مكتبة المطبوعات الإسلامية. حلب. ط: ١. ١٤١٦ه / ١٩٩٥م. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

فقد استدل الشيخ طاهر الجزائري على عدم التلازم بين الحكم على الإسناد والحكم على المتن بما نقله عن الإمام النسائي مؤسّسا بهذا القاعدة تلك. قلت: وإذا رجعنا إلى سنن النسائي، فإنّنا نجده يقول غير ما نقل عنه الشيخ، فإنّ الشيخ استقر في ذهنه صحّة هذه القاعدة فذهب يستدلّ لها بما تبادر إلى ذهنه وما أراه حرّر المسألة، ذلك أنّ الإمام النسائيّ روى الحديث أوّلا من غير طريق يحيى بن سعيد- الذي نقله الشيخ- ثم ذكر الاختلاف فيه على عبد الملك بن أبي سليمان ثم ذكر طرقا أخرى، منها طريق يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة ... قال أبو عبد الرحمن النسائي: «حديث يحيى بن سعيد هذا إسناده حسن، وهو منكر، وأخاف أن يكون الغلط من محمد بن فضيل»[٤٤]. ولا شكّ أنّ بين العبارتين اختلافًا ظاهرًا، فالعبارة التي نقلها الشيخ طاهر الجزائريّ وهي: «هذا حديث منكر، وإسناده حسن»، لا تتوافق مع أصل العبارة وهي قول النسائي: «وهذا إسناد حسن وهو منكر وأخاف أن يكون الغلط من محمد بن فضيل». فالإمام النسائي لا يريد أنّ متن هذا الحديث منكر قطعًا؛ لأنّه صحيح، وقد أخرجاه في الصحيحين، وإنّما طريق يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة منكر، وقد رواه محمد بن فضيل، وخالف به غيره لأنّ كلّ الطرق التي ساقها النسائيّ هي عن عطاء عن أبي هريرة، فتفرّد محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة به. وقوله: «وأخاف أن يكون الغلط من محمد بن فضيل» لأنّه الوحيد في الإسناد الذي يمكن أن يحمل عليه الغلط، وباقي رجال الإسناد أئمّة أعلى منه. وأمّا قوله: «هذا إسناد حسن» أي في ظاهر أحوال الرواة، ولا يريد الحسن الاصطلاحيّ قطعًا؛ لأنّه بيّن أنّ فيه خطأ وعلةً وهي مخالفة محمد بن فضيل، وقد حُمِّل هذا الخطأ، فكيف يريد المعنى الاصطلاحي؟ والحسن من شرطه أن لا يكون فيه علة؟ فكيف يقال- بناء على هذا- لا تلازم بين الإسناد والمتن

٤٤- سنن النسائي الكبرى ٢/ ٧٦ رقم ٢٤٦١.. دار الكتب العلمية. بيروت. ط: ١. ١٤١١ه/ ١٩٩١م. تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن.

هكذا بإطلاق؟ والحاصل أنّ مراد الإمام النسائي بقوله: «إسناده حسن وهو منكر» أي منكر من طريق محمد بن فضيل، وإسناده ظاهره الحسن، لأنّ رجاله محتجٌّ بهم، لكن فيه خطأ وعلة ما يجعله يخرج عن الحسن الاصطلاحيّ المعروف.

المطلب الثاني: الخطأ الناشئ عن تلخيص النص المقتبس واختصاره

والتلخيص هو تصرّف في العبارة بألفاظ الباحث المقتبِس من غير إخلال بالمعنى المقصود للكتاب الأصلي، لكن هذا يحتاج إلى دقّة في فهم المعاني ومعرفة بمدلولات الألفاظ والمباني حتى لا يسيء الباحث الناقل فهم النص فيسوقه في غير مساقه ظنًّا منه أنّه المراد الموافق لما يصبو إليه. فإذا كان الناقل لا يستطيع استيعاب المعنى من النص ولا يقدر أن يأتي بالبدل عنه أو خشي الإخلال به فيتعيّن عليه نقله كما هو دون تصرّف، وهذا أسلم له، أمّا إن كان صاحب ممارسة ودربة، عارفا بلغة البحث، واسع الخطو في إدراك المعاني فلا بأس أن يلخّص ما يراه أنسب بموضوع بحثه. ومع هذا فإنّه لا يكاد يتجنّب الخطأ إلا من سدده الله، وقد وقفت على كثير من الأمثلة في هذا، ومنها: ما جاء في إرواء الغليل من قول للشيخ الألباني رحمه الله في تخريجه حديث المغيرة بن شعبة السابق ذكره،: (... أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم مسح على الجوربين والنعلين)، قال: (وقد أعلّه بعض العلماء بعلة غير قادحة منهم أبو داود، فقد قال عقبه: كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدّث بهذا الحديث؛ لأنّ المعروف عن المغيرة أنّ النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين، وهذا ليس بشيء؛ لأنّ السند صحيح، ورجاله ثقات كما ذكرنا، وليس فيه مخالفة لحديث المغيرة المعروف في المسح على الخفين فقط، بل فيه زيادة عليه، والزيادة من الثقة مقبولة كما هو مقرر في «المصطلح»)[٤٥].

قلت: وعليه ملاحظات متعدّدة، والذي يعنينا في بحثنا هنا هو قول الشيخ: «أعلّه بعض العلماء» ففيه إخلال بتحرير المسألة، وكان ينبغي أن يكون البحث

٤٥- الألباني. إرواء الغليل. ١ / ١٣٨.

أكثر دقّة وتحرّيا، ويفترض أنّ الشيخ قد اطّلع على أسماء النقّاد الذين أعلّوا هذا الحديث، وقوله «بعض» لا ينطبق على عدد من أعلّه، ومنهم سفيان الثوري، عبد الرحمن بن مهدي، عليّ بن المديني، يحيى بن معين، أحمد بن حنبل، مسلم بن الحجاج، النسائي، أبو داود، العقيلي، البيهقي... فهل مثل هذا العدد يقال فيهم «بعض»؟ لقد أخلّ الشيخ رحمه الله بهذا التلخيص، وأنت ترى عدد من ردّ الحديث وأعلّه[٤٦]، ورحم الله العلامة المعلمي حين قال: (أصحاب الكتب كثيرًا ما يتصرّفون في عبارات الأئمّة بقصد الاختصار أو غير ذلك، وربما يخلّ بذلك المعنى فينبغي أن يراجع عدّة كتب، فإذا وجد اختلافًا بحث عن العبارة الأصلية ليبني عليها)[٤٧]. والحاصل أن الشيخ الألباني قد تجوّز في التعبير عن حكم الحديث، وأحسب أنه اختصر في بيانه.

ومن ذلك أيضا ما وقع من تفسير العلامة اللكنوي لعبارة ابن معين في الراوي: «ليس بشيء»، واعتماده على نقل الحافظ ابن حجر عن الإمام ابن القطان الفاسي في توجيه هذه العبارة، لكن اللكنوي اختصر ما نقله عن الحافظ بقوله: (كثيرًا ما نجد في ميزان الاعتدال وغيره في حقّ الرّواة نقلا عن يحيى بن معين: «إنه ليس بشيء»، فلا تغترّ به، ولا تظنّنّ أنّ ذلك الرّاوي مجروح بجرح قويٍّ، فقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري في ترجمة «عبد العزيز بن المختار البصريّ»: (ذكر ابن القطّان أنّ مراد ابن معين من قوله «ليس بشيء» يعني أنّ

٤٦- ويُنظر بعض نصوصهم في: أحمد بن حنبل. العلل ومعرفة الرجال ٣/ ٣٦٧. ومسلم بن الحجاج. التمييز. ص ٢٠٣. وزارة المعارف. السعودية. ط: ٢. ١٤٠٢ه / ١٩٨٢. النسائي. السنن الكبرى. ١/ ٩٢ ح ١٣٠. أبو داود. السنن. كتاب الطهارة. باب المسح على الجوربين ١/ ٨٥. [العقيلي. الضعفاء الكبير ٣/ ٣٨٠. الدارقطني، علي بن عمر. العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٧/ ١١٢. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. دار طيبة. الرياض، ط: ١. ١٤٢٠ه / ١٩٩٩م. البيهقي. أحمد بن الحسين. السنن الكبرى. تحقيق: محمد عبد القادر عطا ١/ ٤٢٦. ط: ٣. بيروت. دار الكتب العلمية. ١٤٢٤ه / ٢٠٠٣م. البيهقي، السنن الكبرى ١/ ٤٢٦. البيهقي. أحمد بن الحسين. معرفة السنن والآثار. ١/ ٣٤٩. بخدمة عبد المعطي قلعجي. دار الوعي، (بالاشتراك). حلب. القاهرة. ط:١. ١٤١١ه / ١٩٩١م].

٤٧- المعلمي. التنكيل. ١/ ١٥٤

أحاديثه قليلة)[٤٨]. وعند الرجوع إلى هدي الساري في الموضع المحال عليه، بدا لي أنّ اللكنوي قد اختصر وتصرّف في العبارة وبه اختلّ المعنى، وعبارة الحافظ في الهدي: (وذكر ابن القطان أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات «ليس بشيء» يعني أنّ أحاديثه قليلة جدا)[٤٩]. فلا شكّ في أن هناك فرقا بين نقل اللكنوي وأصل عبارة الحافظ ابن حجر، ففي نصّ الحافظ التقييد ببعض الروايات، بينما نقل اللكنوي في كل الروايات، ونجد هذا المعنى صريحًا فيما كتبه الدكتور أبو لبابة حسين، قال الدّكتور: (وكعبارة «ليس بشيء»، فإنّ يحيى بن معين يستخدمها للتدليل على قلّة حديث الرّاوي، لا لتضعيفه)[٥٠]، وهذا تصرف آخر أبعد من الأوّل حيث زاد على السخاويّ واللكنويّ وآخرين عدم التضعيف مطلقا لمن يقول فيه ابن معين ذلك، وليس الأمر على ما جرى عليه الإمام، وهذا ما جعل الشيخ عبد الفتاح أبو غدة يخطّئ السخاوي واللكنوي والتهانوي في هذا التصرف والاختصار قال: (وأمّا في أكثر الرّوايات، فيعني بقوله: «ليس بشيء»، تضعيف الرّاوي تضعيفًا شديدًا، كما يعنيه الجمهور من هذه الجملة. وقد غفل الحافظ السّخاويّ رحمه الله تعالى في فتح المغيث عن هذا القيد: «في بعض الرّوايات»، فعمّم الحكم بقوله: «إنّما يريد أنّه لم يرو حديثًا كثيرًا». وتابعه اللّكنويّ في الرّفع والتّكميل، وتابعهما شيخنا المؤلف- يعني التّهانويّ- في مستهل كلامه وهو وهَمٌ سببه الغُفول عن القيد المذكور، وقد توسّعتُ في بيان هذا توسّعًا طويلاً، وسُقت من كلام ابن معين ثلاثين شاهدًا على صحّة هذا الذي قلته، وذلك فيما علّقت على الرّفع والتّكميل)[٥١]. وهو ما حقّقه العلّامة المعلمي

٤٨- اللّكنوي، محمد عبد الحي. الرّفع والتّكميل في الجرح والتّعديل. ص٢١٢. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. دار الأقصر للنشر، بيروت. ط: ٣. ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٤٩- العسقلاني، ابن حجر. هدي الساري ص٥٩١ (ترجمة عبد العزيز بن المختار البصري)

٥٠- أبو لبابة حسين. علوم الحديث بين فضفضة المصطلح وندرة التمثل وعسر التطبيق بحث ضمن كتاب مشترك بعنوان: واقع وآفاق.، طبع كلية الدراسات الإسلامية والعربية. دبي ص٣٦٦. ط. ٢. ١٤٢٧ه / ٢٠٠٦م.

٥١- أبو غدة، عبد الفتاح حاشية قواعد في علوم الحديث، ص٢٦٣-٢٦٤. مكتبة المطبوعات الإسلامية. حلب، ط: ٣. ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

حيث قال: (لا ريب أنّه- يعني ابن معين- قد يقولها في الراوي بمعنى قلّة ما رواه جدًّا، يعني أنّه لم يسند من الحديث ما يشتغل به...)[٥٢]، وقال: (وحاصله أن ابن معين قد يقول «ليس بشيء» على معنى قلة الحديث فلا تكون جرحا، وقد يقولها على وجه الجرح كما يقولها غيره؛ فتكون جرحًا، فإذا وجدنا الراوي الذي قال فيه ابن معين «ليس بشيء» قليل الحديث، وقد وثِّق، وجب حمل كلمة ابن معين على قلّة الحديث)[٥٣]. وكذلك أفاد الدّكتور أحمد نور سيف في تَحرير هذه المسألة وتقريرها في مقدّمة تحقيقه لكتاب التّاريخ ليحيى بن معين برواية الدّوريّ، ووافق فيه تحقيق الشّيخ أبي غدة رحمه الله بعد نقلِ كلامه السّابق، ثمّ قارنَ الدّكتور بين إطلاق ابن معين هذه المصطلح وإطلاق الإمَام أحمد بن حنبل، وكذا بما يستخلصه الحافظ ابن حجر في التّقريب من أقوال النّقاد، وخلُص إلى أنّ أكثر من أُطلقت عليه هذه العبارة قد حُكم عليه بالنّكارة أو التّرك أو التّكذيب. قال الدّكتور أحمد نور سيف بعد هذا: (وهذا يشير إلى أنّ الغالبَ في استعماله هذا المصطلح وكذلك المصطلح «ليس بثقة» و «ضعيف» تعني عنده الضّعف الشّديد)[٥٤]. وبهذا يعلم أنّ نقل الشيخ اللكنوي الذي سبق فيه إخلال بالمعنى بسبب التصرف بالاختصار لعبارة الحافظ ابن حجر[٥٥].

المطلب الثالث: الخطأ الناشئ عن تحريف كلمة أو عبارة

قد يعمد باحث إلى كلمة أو عبارة لا تؤدي المعنى الذي في نفسه فيحولها إلى ذوقه بتحريفها وقلب معناها، وهذا في الحقّ فعل لا يليق صدوره ممن يعدّ نفسه من الباحثين؛ والذين يفعلون هذا يكونون قد خرجوا عن روح البحث العلمي

٥٢- المعلمي. التنكيل. ١ / ٤٢٤

٥٣- المعلمي. التنكيل. ١ / ٤٩

٥٤- أحمد نور سيف. مقدمة تاريخ يحيى بن معين. ١ / ١١٦. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. مكة المكرمة. ط:١. ١٣٩٩ه / ١٩٧٩م.

٥٥- وما نقلته هنا عن الحافظ ابن حجر يحتاج أيضا إلى تحرير، أعني أنّ نقل الحافظ لعبارة ابن القطان فيها نظر، وليس هذا محلّ مناقشته.

ودنّسوا حرمته، وانتهكوا أخلاقياته. صحيح قد يقع مثل هذا من الباحث ذهولاً، فيصحف كلمة بلا قصد، فهو معذور من حيث عدم المؤاخذة الأدبية، لكن لا يعذر من حيث المؤاخذة العلمية؛ لأن المطلوبَ في البحث العلمي الاحتياطُ في كلّ ما ينقله ويقتبسه، إذ يشترط في ذلك الوعي التام واليقظة، فربّ غافل يقتبس نصا فيحرّفه يكون قادحًا في عقيدته ونحو هذا، فليحذر؛ فإنّ في ذلك مزلةَ أقدام.

ومن التحريف في النقل: ما وقع للعلّامة العيني في تعقيبه على الحافظ ابن حجر في شرح معنى العشاء- بالفتح أو بالكسر-، قال العيني: (وقال بعضهم[٥٦] - يعني ابن حجر-: وقال ابن فارس: والعشاء بالفتح والمد من الزوال إلى العتمة. قلت: هذا غلط، قال الجوهري: العشاء بالمد والفتح الطعام بعينه، والظاهر أنّ ابن فارس قال: العشاء بالمد والكسر، والغلط من الناقل)[٥٧]. وبالرجوع إلى فتح الباري نجد العبارة غير ما نقل العيني، والعبارة الصحيحة هكذا: (فقال ابن فارس: العشاء بالفتح والمد الطعام وبالكسر من الزوال إلى العتمة)[٥٨]. فتبيّن من هذا أنّ هناك تحريفًا وقع في نقل العلّامة العينيّ، ولعلّه انتقال بصر أسقط بسببه بعض الكلام فتحرّف أو ربما هكذا وقعت له العبارة من نسخة فتح الباري التي بين يديه، والله أعلم. وقول العيني: (والظاهر أنّ ابن فارس قال: «العشاء بالمد والكسر») يؤمئ إلى عدم رجوع العيني لأصل كتاب ابن فارس، والله أعلم.

وفي التنكيل نماذج من تحريفات وقعت في كلام العلّامة الكوثري. ومن

٥٦- وقد أكثر العلامة العيني من هذا الإطلاق هكذا من غير تصريح باسم الحافظ ابن حجر، لما وقع بينهما من نفرة، وقد وقفتُ على كثير من هذه الإطلاقات في كتابه عمدة القاري مع مقارنته بفتح الباري.

٥٧- العيني، محمود بن أحمد. عمدة القاري شرح صحيح البخاري. ٢٢ / ١٤٤. دار إحياء التراث العربي. بيروت. (د ط). (د ت).

٥٨- العسقلاني، ابن حجر. فتح الباري شرح صحيح البخاري. ١٠ / ٤٩٨. دار المعرفة. بيروت، بخدمة محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب وعبد العزيز بن باز. ط١٣٧٩ه. ويُنظر: عبد الرحمن البوصيري. مبتكرات اللآلئ والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر. ص٤٢٩. المحاكمة التاسعة والسبعون بعد المائتين. الرياض، السعودية، مكتبة الرشد. ط: ١ ١٤٢٦ه / ٢٠٠٥م. تحقيق رائد صبري بن أبي علفة.

ذلك قوله في عبدالله بن علي بن المديني: (وهو لم يسمع من أبيه على ما يقال). قال العلامة المعلميّ: (يريد الكوثري بهذا قول الدارقطنيّ، وعبارة الدارقطنيّ كما في تاريخ بغداد: «أخذ كتبه وروى أخباره مناولة، قال: وما سمع كثيرا من أبيه»، فقوله: «وما سمع من أبيه كثيرا» واضح أنه سمع منه إلّا أنّه لم يكثر، وأوّل عبارته تفيد أنّ ما لم يسمعه من كتب أبيه وأخباره أخذه مناولة، وهي من طرق التلقي، فعلى هذا تكون روايته عن أبيه متصلة صحيحة، إن صرح بالسماع فسماع، وإلا احتمل أن يكون سماعا وأن يكون مناولة... فانظر تحريفه لعبارة الدارقطني)[٥٩].

المطلب الرابع: الخطأ الناشئ عن حذف بعض النصّ المقتبس ولو كلمة

من الأساليب التي تعدّ إخلالًا بالأمانة العلميّة، أن يعمد الباحث إلى حذف ما لا يتماشى وهواه، ويسوي المعنى على مراده، وهذا تدليس فاحش يقع فيه باحثون مبرزون فضلا عمن هو دونهم. وقد يقع الحذف في بعض النص سهوًا وذهولًا مما يغيّر المعنى تماما، لذا يلزم الباحث- كما سبق- أن يكون مستحضر القلب والعقل غير مشتت الذهن، مشوش الخاطر حتى يعي ما ينقل وما يريد أن ينقل. وقد يُعذر المخطئ في تحريف المعنى بحذف جزء من النص، لكن لا يعذر من يفعل ذلك متعمّدًا، ويعرف هذا بتوجّه الباحث وميوله، فإذا تصرّف في النصّ وحذف منه شيئًا فوافق مذهبه أو مشربه، وإذا تكرر منه ذلك حكمنا عليه أنّه تعمّد وقصد؛ لأنّ حذف كلمة بل حرف قد لا ينتبه له القارئ الماهر الخبير، ولذا ينبغي أن يكون هناك معرفة بأحوال المؤلّفين من حيث ميولهم ومذاهبهم ومناهجهم الفكريّة، حتى يقارن بين ما ينقل هذا المؤلف من أفكار عمّن يخالفهم فتراجع.

مثال ذلك: وجدت في كتاب التنكيل للعلامة المعلّمي ردودًا كثيرة على العلامة الكوثري في عدّة مواضع أخلّ فيها بالنقل بالحذف في النصوص التي

٥٩- طليعة التنكيل ١ / ٤٤

يقتبسها، ومن ذلك: قول الكوثريّ في محمد بن فضيل بن غزوان: (وقال ابن سعد: محمد بن فضيل الراوي عنه- القاسم التمار- بعضهم لا يحتجّ به). قال المعلّمي: (عبارة ابن سعد كما في طبقاته والتهذيب وغيرها: «كان ثقة كثير الحديث متشيّعا، وبعضهم لا يحتج به» فحذف الكوثري التوثيق الصريح، والدليل على ان عدم احتجاج بعضهم بابن فضيل إنما هو لتشيعه، وقد وثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان والعجلي وغيرهم، ولم يطعن أحد في روايته، وقال ابن شاهين: قال علي بن المديني: كان ثقة ثبتا في الحديث، وقال الدارقطني: كان ثبتًا في الحديث إلا أنه كان منحرفا عن عثمان» وقد جاء ما يدفع هذا)[٦٠].

ولأجل هذا عاب العلماء على الإمام ابن الجوزي طريقته في نقل الجرح وسكوته عن التوثيق فيمن ورد فيه جرح وتعديل، ذكر هذا الإمام الذهبي والحافظ وغيرهما. قال الإمام الذهبي في ترجمة «أبان بن يزيد العطار»: (وأورده أيضا العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في الضعفاء، ولم يذكر فيه أقوال من وثّقه، وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق)[٦١].

المطلب الخامس: الخطأ الناشئ عن عدم التثبت من النصّ الأصل

سبق القول إنّ الأصل في الاقتباس أن يرجع الباحث إلى المصدر الأصل للنّصّ تجنّبًا للعثرات والأخطاء الواقعة في المصدر الفرعيّ، فلا يغترّ الباحث بشهرة الكاتب الناقل، فيعتمد عليه دون التأكّد من عبارة الأصل إذا توفّر لديه. فقد ابتلي كثير من الباحثين والمؤلفين بأخطاء وجدوها في المصادر الفرعيّة فنقلوها دون تثبّت، فتبعوهم في الخطأ، وهذا ممّا يخلّ بقدر البحث ويشينه لا سيما إذا تكرّر.

٦٠- طليعة التنكيل ١ / ٤٨
٦١- الذهبي. ميزان الاعتدال، ١ / ١٦

ومن ذلك: ما وقع من الخطأ في النقل عن شعبة بن الحجاج في دعوى ردّه العنعنة في الحديث، وعدِّ المعنعن غير متّصل، لقوله: «فلان عن فلان ليس بحديث»[٦٢]. وهذه العبارة حكاها الحافظ ابن عبد البرّ في التّمهيد[٦٣]، وساقها في بيان مذهب الإمام شعبة في ردّ الإسناد المعنعن، وتبِعه على هذا من المتأخرين ابن رشيد الفهريّ في السَّنن الأبْين[٦٤]، وابن رجب الحنبليّ في شرح العلل[٦٥]، وخالد الدريس في المعاصرين، والصّحيح أنّه وقع خلل في هذا النّص لم يتثبتوا منه، إذ لم ينقلوا عبارة شعبة كما جاءت عنه، ذلك أنّ النّص الكامل المنقول عنه هو: «فلان عن فلان مثله لا يجزئ»[٦٦]، وبلفظ آخر: «فلان عن فلان مثله ليس حديثا»[٦٧]، وبلفظ آخر» فلان عن فلان مثله ليس بحديث»[٦٨]. وقد حكاه هكذا مَن هو أقدم من الحافظ ابن عبد البرّ، - والمعلوم أنّه كلّما كان النّقل أقرب زمنًا إلى صاحب النّصّ كان- في الغالب- أبعدَ عن التّحريف بفعل كثرة النّاقلين- وممّن نقل عنه النّصّ كاملا عبد الله بن أحمد بن حنبل في العلل ومعرفة الرّجال، والحافظ العجليّ في معرفة الثّقات، وكذلك الخطيب البغداديّ-عصريُّ ابن عبد البرّ- في الكفاية. وعبارته هذه إنّما هي في بيان قول المحدِّث بعد ذكر الحديث يتبعه بإسناد آخر فيقول: «مثله»، ولا يذكر المتن، فمذهب شعبة لا يجزئ هذا إلا أن يذكر المتن، بينما يرى سفيان أنّه يجزئ، وقد بوّب الرّامهرمزيّ لقول شعبة

٦٢- وقد أشار إلى هذا الدّكتور إبراهيم اللاحم في هامش كتابه القيم "الجرح والتّعديل" ص٤٠٤

٦٣- ابن عبد البرّ، يوسف بن عبد الله. التّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١ / ١٣ تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري. وزارة الأوقاف. المملكة المغربية. ط:٢. ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٦٤- الفهري، ابن رشيد، محمد بن عمر. السّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السّند المعنعن. ص٥٠. مكتبة الغرباء الأثرية. المدينة المنورة.. ط:١. ١٤١٧هـ.

٦٥- عبد الرحمن بن أحمد. شرح علل التّرمذي. ابن رجب الحنبليّ ٢ / ٥٨٧. تحقيق همام عبد الرحمن سعيد. مكتبة المنار. الزرقاء. الأردن. ط: ١. ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٦٦- العلل ومعرفة الرّجال. أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. ٢ / ٤٥٥

٦٧- الثّقات بترتيب الهيثمي. العجلي، أحمد بن عبد الله بعناية: عبد المعطي قلعجي. ص٢٢٠، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١. ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٦٨- الخطيب البغدادي، أحمد بن ثابت، الكفاية في علم الرّواية. ٢ / ٣١. تحقيق وتعليق: أبي إسحاق إبراهيم مصطفى بن مصطفى آل بحبح الدمياطي. دار الهدى ميت غمر، مصر. ط: ١. ١٤٢٣ه / ١٠٠٣م.

هذا- مع تصرّف فيه- بباب «من قال «مثله» و«نحوه» ومن كرههما»، فروى عن وكيع قال: (سمعت سفيان الثّوري يقول: مثله ونحوه، وقال شعبة: مثله ونحوه ليس بشيء)[٦٩]، وكذلك فعل الخطيب البغداديّ، بوّب له بكباب: «ما جاء في المحدّث يروي حديثا، ثمّ يتبعه بإسناد آخر ويقول عند منتهى الإسناد: «مثله»[٧٠]. وقال ابن دقيق العيد: (إذا روى الحديث بإسناد وأتبعه بإسناد آخر، وقال: مثله. فهل يجوز أن يروي هذا الثاني بلفظ الأول؟ الظاهر أنه لا يجوز، وهو محكيّ عن شعبة أنّه كان لا يجيز ذلك، وحكي عن بعضهم أنه يجيزه...)[٧١]. وجاء مثل هذا في مقدمة ابن الصّلاح، حيث ذكر قول شعبة السّابق في النّوع السادس والعشرين، في صفة رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلّق بذلك، فقال: إذا روى المحدّث الحديث بإسنادٍ ثمّ أتبعه بإسناد آخر، وقال عند انتهائه: «مثله»، فأراد الرّاوي عنه أن يقتصر على الإسناد الثّاني ويسوق لفظ الحديث المذكور عقيب الإسناد الأول... ثمّ روى بإسناده عن شعبة قوله: «فلان عن فلان مثله لا يجزئ»..[٧٢]. والذّي يؤكّد خطأ الناقل لكلام شعبة وعدم التثبت من أصله، أنّه لا يُعرف عنه هذا المذهب، أي ردّ الإسناد المعنعن، بل الّذي صرّح به خلاف هذا، قال الحاكم: (قرأت بخط محمّد بن يحيى: سألت أبا الوليد: أكان شعبة يفرّق بين أخبرني وعنْ؟ فقال: أدركت العلماء وهُم لا يفرّقون بينهما»، قال الحافظ ابن رجب: وحمله البيهقيّ على من لا يعرف بالتّدليس)[٧٣]. فهذا ما نقله الحافظ ابن رجب، وقد نقل عنه قبل هذا عن الحافظ ابن عبد البرّ أنّه لا يرى فلان

٦٩- الرّامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل بين الرّاوي والواعي. تحقيق: محمد عجاج الخطيب. ص٥٩٠.. دار الفكر، بيروت. ط: ٣. ١٤٠٤هـ.

٧٠- الكفاية، الخطيب البغدادي ص٢١٢

٧١- ابن دقيق العيد، تقي الدين. الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح. ص٣٢. شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع. ط:١. ١٤٢٨ه / ٢٠٠٦م.

٧٢- ابن الصلاح، علوم الحديث. تحقيق وشرح نور الدين عتر. ص٢٣٢ . دار الفكر. سوريا. ودار الفكر المعاصر. بيروت. (د ط). ١٤٠٦ه / ١٩٨٨م.

٧٣- ابن رجب. شرح علل التّرمذي. ٢ / ٥٨٨

عن فلان يجزئ، فلعلّه سهو منه، ولا يشكّ أحدٌ في كونه قد بلغ في التّحقيق والتّحرير والدّراية بهذا العلم الذّروة. وما يزيد في تقرير ذلك الوهَم في الفهْم، أنّ الإمامَ مسلمًا رحمه الله في مقدّمة صحيحه ينقل عن الأئمّة الحفّاظ؛- ومنهم شعبة- أنّهم لم يكونوا يتفقّدون موضع السّماع في الأسانيد، قال مسلم: (وما علمنا أحدًا من أئمّة السّلف ممّن يستعمل الأخبار ويتفقّد صحّة الأسانيد وسقمها؛ مثل أيّوب السّختيانيّ وابن عون ومالك بن أنس وشعبة بن الحجّاج ويحيى بن سعيد القطّان وعبد الرّحمن بن مهديّ ومَن بعدهم من أهل الحديث، فتّشوا عن موضِع السّماعِ في الأسانيد كما ادّعاه الّذي وصفنا قوله مِن قبْل، وإنّما كان يتفقّد من تفقّد منهم سماع رواة الحديث من روى عنهم إذا كان الرّاوي ممّن عرف بالتّدليس في الحديث وشُهِر به، فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقدون ذلك منه كي تنزاح عنهم علة التدليس)[٧٤]. قلت: ولعلّ قول الإمام مسلم هذا، هو الّذي جعل الحافظ ابن عبد البرِّ ينسب إلى شعبة رجوعه عن ردّ المعنعن، فقال ابن عبد البرّ: (ثمّ إنّ شعبة انصرف عن هذا إلى قول سفيان)[٧٥]. وقد تبعه على هذا أيضًا ابن رشيد الفهريّ، قال: (وما نقله مسلم رحمه اللّه عن العلماء الّذين سمّى، ومن جملتهم شعبة من أنّهم لا يتفقّدون ذلك يدلّل أيضا على رجوع شعبة كما ذكر أبو عمر، فقد بان أنّه لا يعلم لمتقدّم فيه خلاف، إذا جمع رواته العدالة واللّقاء والبراءة من التّدليس، وأنّ شعبة رجع عن قوله)[٧٦]. ويؤكّد هذا أنّ الحاكم النيسابوريّ نقل الإجماع عليه، فقال: (... معرفة الأحاديث المعنعنة وليس فيها تدليس، وهي متّصلة بإجماع أئمّة النقل على تورّع رواتها عن التدليس)[٧٧]. وكذلك نقل الخطيب البغداديّ الإجماع عليه، قال: (وأهل العلم

٧٤- مسلم بن الحجاج، مقدمة الجامع الصّحيح. بخدمة: محمد فؤاد عبد الباقي ١ / ٣٢

٧٥- ابن عبد البرّ. التّمهيد. ١ / ١٣

٧٦- ابن رشيد الفهري. السّنن الأبين. ص٥٠

٧٧- الحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبد الله النيسابوريّ. معرفة علوم الحديث. بعناية: معظم حسين. ص٣٤. (بعناية: معظم حسين). منشورات المكتبة العلمية. المدينة المنورة، ط: ٢. ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م

بالحديث مجمعون على قول المحدّث: حدّثنا فلان عن فلان صحيح معمول به، إذا كان شيخه الّذي ذكره يعرف أنّه أدرك الّذي حدّث عنه ولقِيَه وسمع منه، ولم يكن هذا المحدّث ممّن يدلّس)[٧٨].

الخاتمة

وبعد هذا العرض لموضوع الاقتباس في كتب الحديث وعلومه وأخطاء المقتبس يمكن إجمال أهمّ ما توصلتُ إليه من نتائج:

١- أبان البحثُ عن أهميّة الاقتباس، وأنّه آلية ضرورية للتواصل المعرفيّ بين الباحثين، ووسيلة لتخليد المعارف ودوامها واستمرارها.

٢- وقَفَنا هذا البحثُ على الشروط الضروريّة في الاقتباس عند كتابة البحوث العلميّة، كما أفادنا ببيان أهمّ الأخطاء الواقعة من الباحثين فيه.

٣- أكّد البحثُ على أنّه لم يسلم أحد من الخطأ والذهول في البحث العلميّ، وأنّ هذا من طبيعة ضعف الإنسان.

٤- كشف لنا البحث عن ضرورة التحرّي فيما ينقله الباحثون مهما أمكن ذلك، وأنّه لا ينبغي للباحث الجاد الاتكال والاغترار بالنقول عن الآخرين.

٥- ومما يستنتج أيضا أنّه كلّما كان النّقل أقرب زمنًا إلى صاحب النّصّ كان- في الغالب- أبعدَ عن التّحريف بفعل كثرة النّاقلين.

٦- وقَفَنا البحث كذلك على ضرورة التزام نقل المذاهب والأقوال من مصادرها الأصلية، ولا يعدل عنها إلا عند فقدانها أو عدم التمكّن من الوصول إليها، فيعتمد حينئذ الواسطة شريطة الوثوق بها.

٧٨- الخطيب البغدادي. الكفاية، ص٢٩١

٧- ومما سجّله أيضًا أنّ الاقتباس ينبغي أن يكون بقدر الحاجة، وأنّ الإكثار منه يعدّ من عيوب البحث العلمي ومما يشينه.

٨- وأهمّ من كلّ ذلك الوقوف على أخطاء الباحثين في الحديث وعلومه لما تنبني عليه أخطاء معرفيّة وعمليّة.

٩- وبالإجمال أقول: الاقتباس فنٌّ يُدرك بالتعلّم والممارسة، وله ضوابط وآليات وأخلاقيات، فهو مهارة وسلوك، تواصل وتفاعل، بناء وتكامل.

المصادر والمراجع

١- أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرّجال. رواية ابنه عبد الله. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. بيروت، الرياض، المكتب الإسلامي، دار الخاني. ط:١. ١٤٠٨ / ١٩٨٨م.

٢- أحمد نور سيف. مقدمة تاريخ يحيى بن معين. رواية الدوري، . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. مكة المكرمة. ط:١. ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٣- الأرنؤوط، شعيب. حاشية الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.. مؤسسة الرسالة. ط.١. ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

٤- الألباني، محمد ناصر الدين. إرواء الغليل تخريج احاديث منار السبيل. المكتب الإسلامي. بيروت. ط: ٢. ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٥- الأعظمي، مصطفى. منهج النقد عند المحدثين. مكتبة الكوثر. السعودية. ط.٣. ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٦- البخاري، محمد بن إسماعيل. الجامع الصحيح. دار ابن كثير. بيروت. اليمامة. ط: ٣. ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٧- البوصيري، عبد الرحمن. مبتكرات اللآلئ والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر. تحقيق رائد صبري بن أبي علفة. مكتبة الرشد. الرياض. السعودية، ط: ١. ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

٨- البيهقي. أحمد بن الحسين:

- معرفة السنن والآثار. بخدمة عبد المعطي قلعجي. دار الوعي، (بالاشتراك). حلب. القاهرة. ط:١. ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

- السنن الكبرى. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية. بيروت. ط: ٣. ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٩- ابن تيمية. أحمد بن عبد الحليم. مجموع الفتاوى. تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار. دار الوفاء. ط:٣. ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥ م.

١٠-الجزائري، الطاهر، توجيه النظر إلى أصول الأثر. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. منشورات مكتبة المطبوعات الإسلامية. حلب. ط: ١. ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

١١-الحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبد الله النيسابوريّ، معرفة علوم الحديث. (بعناية: معظم حسين). منشورات المكتبة العلمية. المدينة المنورة، ط: ٢. ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

١٢-الحراني، أحمد بن حمدان. صفة الفتوى والمفتي والمستفتي. بخدمة: محمد ناصر الألباني. المكتب الإسلامي، بيروت. ط: ٣. ١٣٩٧هـ.

١٣-حلاوة محمد. المرشد الجديد في اللغة، ظواهر في الأدب العربي، النقد الأدبي... الأردن. مطبعة النور صويلح. الأردن. (د ط). ١٩٨٧م.

١٤-الحلبي. علي حسن. التعليقات الرضية على الروضة الندية. دار ابن القيم للنشر والتوزيع. السعودية. دار عفان. للنشر والتوزيع. القاهرة. ط: ١. ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

١٥-خضر عبد الفتاح. أزمة البحث العلمية في العالم العربي. صادر عن مكتب صلاح الحجيلان للمحاماة والاستشارات القانونية. الرياض. السعودية. ط: ٣. ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

١٦-الخطيب البغدادي. أحمد بن علي بن ثابت: تاريخ بغداد. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع.. تحقيق محمود الطحان. مكتبة المعارف. الرياض. (د ط) ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- الكفاية في علم الرّواية. تحقيق وتعليق: أبي إسحاق إبراهيم مصطفى بن مصطفى آل بحبح الدمياطي.
- دار الهدى ميت غمر، مصر. ط: ١. ١٤٢٣هـ/ ١٠٠٣م.

١٧-الدارقطني، علي بن عمر. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، دار طيبة. الرياض، ط: ١. ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي.

١٨-أبو داهش عبد الله بن محمد. معجم مصطلحات البحث العلمي. مكتبة العبيكان. الرياض.. ط: ١. ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٩-ابن دقيق العيد، تقي الدين، محمد بن علي. الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح. شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع. ط:١. ١٤٢٨هت/ ٢٠٠٦م.

٢٠-الذهبي. محمد بن أحمد. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي. دار المعرفة. بيروت. ط:١. ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

٢١-الرّامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن المحدث الفاصل بين الرّاوي والواعي. تحقيق: محمد عجاج الخطيب. دار الفكر، بيروت. ط: ٣. ١٤٠٤هـ.

٢٢-ابن رجب الحنبليّ، عبد الرحمن بن أحمد، زين الدين، أبو الفرج. شرح علل التّرمذي. تحقيق همام عبد الرحمن سعيد. مكتبة المنار. الزرقاء. الأردن. ط: ١. ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٣-الزركشي، بدر الدين، محمد بن عبد الله. البرهان في علوم القرآن.

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مكتبة دار التراث. القاهرة. ط: ٣. ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٤-السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث. السنن. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. (د ط). (د ت).

٢٥-أبو سليمان، عبد الوهاب. منهج البحث في الفقه الإسلامي. المكتبة المكية. مكة المكرمة. دار ابن حزم، بيروت، ط:١. ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٢٦-السيوطي. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاؤه. مصر. ط: ١. ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

الفارق بين المصنف والسارق. تحقيق: هلال ناجي. عالم الكتب. (د. ط). (د. ت).

٢٧-ابن الصلاح. عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري.

- علوم الحديث. تحقيق وشرح نور الدين عتر. دار الفكر. سوريا. ودار الفكر المعاصر. بيروت. (د ط). ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٨م.
- مقدمة ابن الصلاح. عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري مع حاشية التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. دار الحديث. للطباعة النشر والتوزيع. ط: ٢. ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٢٨-صيني، سعيد إسماعيل. قواعد أساسية في البحث العلمي. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط:١. ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٢٩-شاكر، أحمد. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. دار الكتب العلمية. بيروت. (د ط) (د ت).

٣٠-العاوور صلاح حسن. مناهج البحث التاريخي. الناشر مكتبة إيهاب. الأردن. ط:١. ١٣١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٣١-ابن عبد البرّ، أبو عمر يوسف بن عبد الله. التّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري. وزارة الأوقاف. المملكة المغربية. ط:٢. ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٣٢-عبيدات. محمد. وآخرون. منهجية البحث العلمي. القواعد والمراحل والتطبيقات.. دار وائل. الأردن. ط: ٢. ١٩٩٩م.

٣٣-العجلي، أحمد بن عبد اللّه. الثّقات. بترتيب الهيثمي. بعناية: عبد المعطي قلعجي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١. ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٣٤-ابن عدي، عبد الله بن عدي أبو أحمد. الكامل في ضعفاء الرجال.. تحقيق: يحيى مختار غزاوي. دار الفكر. بيروت. ط: ٣. ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

٣٥-العسقلاني، ابن حجر، أحمد بن علي.

- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير.. تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب. مؤسسة قرطبة. مصر. ط: ١. ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري.. دار المعرفة. بيروت، بخدمة محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب وعبد العزيز بن باز. ١٣٧٩هـ.
- لسان الميزان. تحقيق: دائرة المعرف النظامية - الهند. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت، ط: ٣. ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- النكت على ابن الصلاح. تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي. دار الراية للنشر والتوزيع. الرياض. السعودية، ط: ٣. ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

- هدي الساري مقدمة فتح الباري. دار الفكر. بيروت. ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٣٦-العقيلي، محمد بن عمرو. الضعفاء الكبير. بخدمة: عبد المعطي قلعجي. دار المكتبة العلمية. بيروت. ط:١. ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٣٧-العكش فوزي. البحث العلمي: المناهج والإجراءات. دائرة المطبوعات. ط: ٢. ١٤٠٦هـ/ ١٩٩٥م.

٣٨-علوم الحديث: واقع وآفاق (ندوة علمية دولية. كلية الدراسات الإسلامية والعربية. دبي).. مطبعة المعارف. ط: ٢. ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٣٩-العمري. أكرم ضياء. مناهج البحث وتحقيق التراث. مكتبة العلوم والحكمة. المدينة المنورة. ط:١. ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٤٠-العواملة، نائل عبد الحفيظ. أساليب البحث العلمي: الأسس النظرية وتطبيقاتها في الإدارة. مكتبة أحمد ياسين. عمان. الأردن. ط:١. ١٩٩٥م.

٤١-العوني، الشريف حاتم بن عارف. المرسل الخفي. دار الهجرة للنشر والتوزيع. الرياض، ط:١. ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤٢-العيني، بدر الدين محمود بن أحمد. عمدة القاري شرح صحيح البخاري. دار إحياء التراث العربي. بيروت. (د ط). (د ت).

٤٣-أبو غدة عبد الفتاح. حاشية قواعد في علوم الحديث. مكتبة المطبوعات الإسلامية. حلب، ط: ٣. ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٤٤-الفهري، ابن رشيد، محمد بن عمر، السّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السّند المعنعن. مكتبة الغرباء الأثرية. المدينة المنورة.. ط:١. ١٤١٧هـ.

٤٥-فؤاد زكريا. التفكير العلمي. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. الإسكندرية. (د ط). (د ت).

٤٦-كلالدة ظاهر ومحفوظ جودة. أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية. الأردن ط:١. ١٩٩١م.

٤٨-ابن القيم، محمد بن أبي بكر:

- إعلام الموقعين عن رب العالمين. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم. ط. ١. ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية. دار عالم الفوائد. مكة المكرمة. تحقيق: نايف بن أحمد الحمد. ط.١. ١٤٢٨هـ.

٤٩-أبو لبابة حسين. علوم الحديث بين فضفضة المصطلح وندرة التمثل وعسر التطبيق بحث ضمن كتاب مشترك بعنوان: واقع وآفاق. طبع كلية الدراسات الإسلامية والعربية. دبي. ط. ٢. ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٥٠-اللاحم، إبراهيم بن عبد الله، الجرح والتّعديل. مكتبة الرّشد، الرياض. ط:١. ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٥١-اللكنوي، محمد عبد الحيّ. الرفع والتكميل، دار الأقصر للنشر، بيروت. ط: ٣. ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

٥٢-المرداويّ، علي بن سليمان. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. دار إحياء التراث العربي. ط.٢ (دت).

٥٣-مسلم بن الحجاج:

- التمييز. بخدمة محمد مصطفى الأعظمي. وزارة المعارف. السعودية. ط: ٢. ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- مقدمة الجامع الصّحيح. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. نشر وتوزيع رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد السعودية. (د. ط) ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٥٤-المعلمي. عبد الرحمن بن يحيى. التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل. المكتب الإسلامي. تحقيق محمد ناصر الدين الألباني. ط: ٢. ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٥٥-ابن الملقن، سراج الدين، عمر بن علي. المقنع في علوم الحديث... دار فواز الأحساء السعودية. ط:٢. ١٤١٣هـ/ ١٩٩٤م.

٥٦-النسائي أحمد بن شعيب.

- السنن الكبرى. تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن. دار الكتب العلمية. بيروت. ط: ١. ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

- السنن (المجتبى). دار الفكر. بيروت. ط:١. ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

٥٧-النووي. محيي الدين يحيى بن شرف. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير. تحقيق: محمد عثمان الخشت الناشر دار الكتاب العربي. بيروت. ط:١. ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٥م.